الأمم المتحدة

E/ECA/COE/38/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 March 2019

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب ٢٠ – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل النظامية: الخطة والميزانية البرنامجيتان للجنة

الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠

الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٠

مذكرة من الأمانة

يتضمن مرفقُ هذه المذكرة الخطةَ البرنامجيةَ لبرامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠. ولجنة الخبراء مدعوة للإحاطة علماً بالخطة البرنامجية بغية الموافقة عليها.

* E/ECA/COE/38/1/Rev.1.

المرفق

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٠**

ألف- تمهيد

توفر أهداف التنمية المستدامة مخططاً لما تحتاجه أفريقيا والعالم لإيجاد مجتمعات مزدهرة لا تعرف الإقصاء. وبالنسبة لأفريقيا، تجسد هذه الأهداف رؤيةً لقارة يتوطد فيها العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن بفضل رابطة المساءلة، والحكم الرشيد والشفافية. قارة تنعم بأوضاع مالية سليمة. قارة تتبع نُهجاً إبداعية لتتمكن من توفير حاجات سكانها من الهياكل البشرية والمادية. قارة تلتحم في إطارها الأسواق وتتلاشى الحدود. قارة توفر لشبابها ونسائها وظائف تدر عليهم بالدخل. واللجنة الاقتصادية مستعدة ومهيأة تماما لكي تصطحب نساء أفريقيا، وشبابها، وقطاعها الخاص، وحكوماتها وكافة سكانها في هذه الرحلة.

فها نحن نشهد بزوغ فجر جديد لأفريقانية، لا تستند على المقاومة السياسية بل على التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي. وهذا هو السياق الذي يجري في ظله تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''. وبفضل توقيع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إطارَ تنفيذِ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، فقد سَنَحت للجنة الاقتصادية فرصة فريدة لكي تسهم في تحقيق الخطتين معاً.

وسيكون دور اللجنة الاقتصادية هو دعم الجهود الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية للقارة ومرافقة انتقالها نحو الثورة الصناعية الرابعة من خلال تهيئة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص وإيجاد الوظائف.

** يصدر هذا التقرير دون تحرير رسمي

وبالتالي فإنه يتوجب على اللجنة الاقتصادية باعتبارها مؤسسة معرفية التعاون مع الشركاء لتقديم الدعم لأفريقيا بكل تنوعها وهي ترسم درب مسار تنميتها الذي يستجيب لمتطلبات النظام الاقتصادي العالمي المتغير، وتزايد التوسع الحضري والسكاني والتغير البيئي. وستضع اللجنة نصب عينيها مهمتها المتمثلة في استنباط تصور للاقتصاد الأفريقي وتنفيذ ذلك التصور لكي تتمكن القارة في ظله من تحقيق النمو والاستفادة من أصولها وتعزيز رفاهية شعوبها.

وستواصل اللجنة الاقتصادية، من خلال الاستفادة من وظائفها كمركز للتفكير، وككيان معني بتنظيم الاجتماعات فضلا عن وظيفتها التشغيلية، دعمَ الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لبناء المؤسسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي المتسق مع تعبئة الموارد المحلية. وخلال عام ٢٠٢٠، سوف ينصب تركيزنا على التنفيذ السلس للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك المساعدة في تعزيز منصات التجارة الرقمية، وتحسين سبل الحصول على التمويل المبتكر لمشاريع الهياكل الأساسية، وتوفير بيئة أكثر ملاءمة لاحتياجات القطاع الخاص. وسنحرص على أن تسير مساعي تحقيق أهداف استقرار الاقتصاد الكلي والنمو جنباً إلى جنب مع خطةٍ لتحقيق التكامل الإقليمي والتجارة. وإدراكاً منا لارتفاع مستويات الفقر وتفشي أوجه التفاوت في القارة، سوف نولي أهمية خاصة لصوغ سياسات واستحداث أدوات مبتكرة في مجال التمويل تكون داعمة للقطاعات الاجتماعية وتراعي المنظور الجنساني وتتضمن أساليب جديدة لتعزيز الحوكمة الجيدة.

وبما أن التنمية عملية تدريجية، فمن الضروري إخضاعها للقياس الكمي. ولهذا السبب، فإن بناء قدرات متينة في مجال البيانات سيشكل جوهر هذه الخطة. وسوف ينصب تركيزنا على التنفيذ وتقديم الدعم التقني للدول الأعضاء لمساعدتها في الدفع قدماً بخططها الإنمائية في هذه المجالات. كما سنقوم بتعزيز قدرات المكاتب دون الإقليمية لتصبح مراكزَ امتياز في مجالات تخصصها تلبيةً للاحتياجات المحددة لأقاليمها.

ومما لا شك فيه أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه القارة يكمن في التنفيذ. غير أن رؤيتي تقوم على استنهاض قدرات اللجنة الاقتصادية لكي تنجز المزيد من العمل على درب التنفيذ وإحداث الأثر. وعلى وجه الإجمال، فإن ما نطمح لتحقيقه هو العمل بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الآخرين، في سبيل *ترجمة الأفكار إلى أفعال، سعيا لبناء قارة تنعم بالرخاء.*

(توقيع) فيرا سونغوي
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

باء- التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية:

١- تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، ودعم التكامل الإقليمي بين بلدان المنطقة وتشجيع التعاون الدولي في سبيل تنمية أفريقيا. وتستمد الولاية أساسها من الأولويات المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥).

٢- وستقوم اللجنة الاقتصادية، من خلال عملها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، بدعم الدول الأفريقية الأعضاء لإنشاء مجتمعات أكثر ازدهاراً وشمولا يكون معظم المواطنين فيها متحررين من العوز والحرمان. وإذا ما أرادت الدول الأفريقية الأعضاء أن تحقق النتائج المرجوة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، فإن دعم السياسات والقدرات المتكاملة الذي يركز على تسريع التحول الهيكلي وتنويع اقتصاداتها أمر حتمي. وفي هذا السياق، للجنة دور رئيسي في توفير منصات إقليمية مخصصة، وإجراء بحوث متطورة في مجال السياسات وتقديم الدعم للقدرات والمشورة في ذلك على المستوى القطري.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرهما من الخطط المفضية إلى التحول:

٣- تقوم ولايات اللجنة بتوجيه البرامج الفرعية في توليد نواتجها الخاصة بكل منها، وهو ما يساهم في بلوغ هدف كل برنامج فرعي. وتتفق أهداف البرامج الفرعية ومقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة

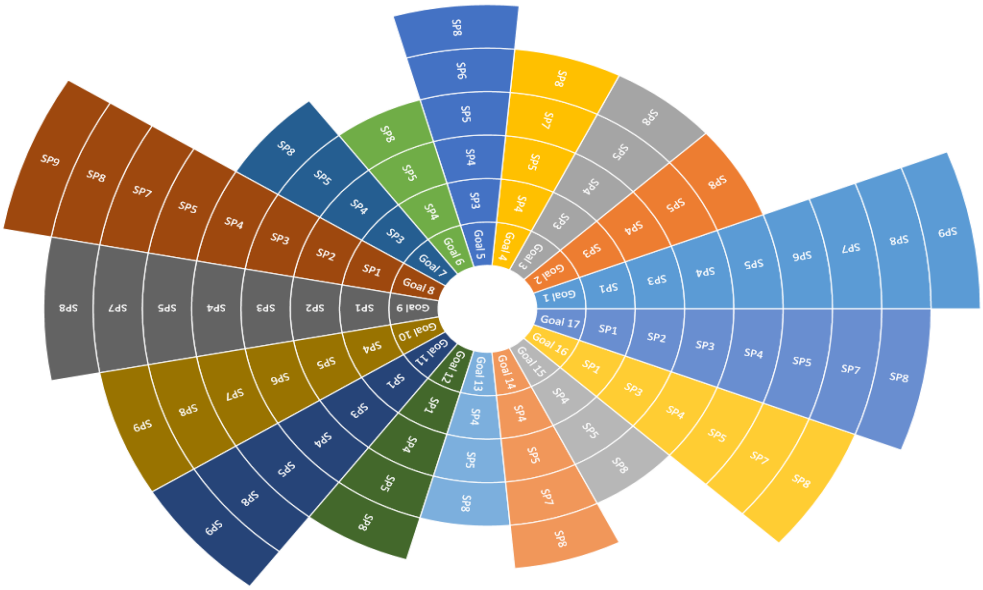

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من حيث العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، على النحو المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة. وذلك الهدف منصوص عليه أيضا في أهداف التنمية المستدامة. ويبين الشكل أعلاه أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تمت معها مؤاءمة أهداف، ومن ثم نواتج، البرامج الفرعية ذات الصلة.

٤- وتتماشى أهداف البرامج الفرعية أيضاً مع الأولويات والرؤية المبينة في خطة عام ٢٠٦٣، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، واتفاق باريس (FCCC/CP/2015/10/Add.1)، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١ – ٢٠٢٠ (قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٦٥)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ (قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٩)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩)، والخطة الحضرية الجديدة (قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١) والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (قرار الجمعية العامة ١٩٥/٧٣).

٥- وأهداف البرامج الفرعية متوائمة أيضا مع الأولويات المحددة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر اللجنة لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، بما في ذلك القرار ٩٢٨ (د-٤٨) بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية؛ والقرار ٩٣٠ (د-٤٨) بشأن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛ والقرار ٩٣١ (د -٤٨) بشأن ثورة البيانات والتنمية الإحصائية؛ والقرار ٩٣٤ (د-٤٨) بشأن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤؛ والقرار ٩٣٥ (د-٤٨) بشأن أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠:

٦- تهدف اللجنة الاقتصادية إلى دعم القارة من أجل تيسير تحويل الاقتصادات الوطنية وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتعاون الدولي في سبيل جعل أفريقيا أكثر ازدهارا وشمولا لا يعاني المواطنون فيها من العوز والحرمان. وحتى تتمكن اللجنة من طرح رؤيتها، ستركز على خمسة اتجاهات استراتيجية:

(أ) تعزيز مكانة اللجنة باعتبارها مؤسسة معرفية رائدة تعزيز موقف اللجنة باعتبارها مؤسسة معرفية رائدة تستند إلى وضعها وميزتها الفريدين لإيجاد حلول عالمية لمشاكل القارة وجلب حلول محلية للقارة.؛ ووضع خيارات في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية بغرض تسريع التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛

(ب) تصميم وتنفيذ نماذج مبتكرة لتمويل الهياكل الأساسية، والأصول البشرية، والمادية والاجتماعية من أجل التحول في أفريقيا؛

(ج) المساهمة في إيجاد حلول للتحديات الإقليمية والعابرة للحدود، مع التركيز على السلام، والأمن والاندماج الاجتماعي باعتبارها عروة إنمائية هامة؛

(د) الترويج لموقف أفريقيا على الصعيد العالمي وصوغ الاستجابات الإقليمية على سبيل المساهمة في قضايا الحوكمة العالمية.

٧- وتخطط اللجنة للانتقال من مجرد التركيز على القطاع العام إلى دعم طرائق عملها بالمجهودات والأفكار والإجراءات الرامية إلى تعميق نمو القطاع الخاص وتيسيره، لاسيما القطاع الخاص المحلي. وسيتحقق ذلك عن طريق تسخير القطاع الخاص لدفع عجلة الإنتاج والإنتاجية وإيجاد فرص العمل وإتاحة مصادر بديلة لتمويل التنمية. وبالتالي ستقوم اللجنة بتعميق تعاونها مع القطاع الخاص لدعم السياسات المناسبة التي تشجع على إيجاد بيئة مواتية لذلك القطاع.

٨- وستعمل اللجنة كذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء فيما يخص الجوانب التنظيمية والعملية لبناء الدولة من خلال توطيد نظم متينة للحوكمة ينبغي أن تشمل التركيز بشكل أكبر على مسائل الهشاشة والأخطار والقدرات في البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، بغية بناء قدراتها على الصمود، وبالتالي منع حدوث المزيد من الأزمات.

٩- وستعزز اللجنة عملها مع نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، لا سيما في تقديم الدعم للبلدان في سبيل تحقيق أولوياتها في إطار خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستقوم اللجنة أيضا بتوثيق تعاونها مع الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في توفير الدعم المتَّسق والمنَسَّق للأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

١٠- وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تطرح الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ الافتراضات التالية:

(أ) تركز أولويات السياسة العامة للدول الأعضاء على تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ على النحو المقترح في الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠؛

(ب) تواصل الدول الأعضاء العمل معا وتقديم التوجيه للأمانة من خلال الأجهزة والمنابر الحكومية الدولية للسياسات؛

(ج) تبقى الجماعات الاقتصادية الإقليمية ملتزمة مع غيرها وتتعاون معها تمشيا مع التزاماتها بتنفيذ الإطار الإنمائي المتفق عليه دوليا وإقليميا؛

١١- وتدمج الإدارة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ونواتجها ونتائجها، حسب الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، بالنسبة للبرنامج الفرعي ٦، تعكس النتيجة ''تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية وتضييق الفجوات بين الجنسين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي لتسخير المكاسب الديمغرافية''. وفي البرنامج الفرعي نفسه، يشمل الناتج ''ثلاث دول أعضاء، وهي نيجيريا وأوغندا وجنوب أفريقيا، تعتمد استراتيجيات لتعميم المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية''. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٨، تشمل النواتج - الدورات التدريبية - دورات تتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتسهم في ''زيادة توافر العدد اللازم من الخبراء الأفريقيين، بمن فيهم النساء، القادرين على تحسين إدارة القطاع العام وتخطيط التنمية في بلدانهم''.

١٢- وفيما يتعلق بالتعاون مع الهيئات الأخرى، ستواصل اللجنة الاستفادة من شراكتها الاستراتيجية القائمة مع مؤسستين أفريقيتين أخريين، هما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، دعما لخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وستقوم اللجنة بتسخير هذه الشراكة دعما لإطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذهما، بالتعاون الوثيق مع إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الدوليين، في مجالات من قبيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وستعمل اللجنة على تعميق شراكتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وكذلك مع المصارف المركزية، والجامعات، ومجامع التفكير، والمؤسسات البحثية الأخرى، والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في الدفع قدماً بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

١٣- وفي مجال التنسيق والاتصال فيما بين الوكالات ولتعزيز تعاونها مع الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ستعمل اللجنة مع آليات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية لتقديم الدعم المعزز للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وعلى الصعيد الوطني، ستعمل اللجنة عن كثب مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، تنفيذا لبيان التعاون بين فريق الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، ستواصل تعاونها الوثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى لبلورة مبادرات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي للتنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستعزز عملها مع نظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن خلاله، لا سيما في تقديم الدعم للبلدان لتحقيق أولوياتها في إطار خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل اللجنة تعزيز تعاونها مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تقديم الدعم المتماسك والمنسق لنظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

أنشطة التقييم

١٤- لقد استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات وعمليات التقييم الذاتي التالية التي أُنجزت في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨:

(أ) تقييم المركز الأفريقي لسياسات المناخ؛

(ب) تقييم المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن؛

(ج) تقييم منتصف المدة لمشروع بعنوان ''تحسين إدارة الأراضي في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية''؛

(د) تقييم منتصف المدة لبرنامج خدمات المعلومات الجوية والمناخية لأفريقيا؛

(هـ) التقييم الذاتي لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(و) التقييم الذاتي الذي أجراه منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧.

(ز) تقييم أنشطة بناء القدرات في مجال سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة التنافسية على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، عند تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى دعم إنشاء المدن المستدامة والشاملة للجميع في أفريقيا.

١٥- وقد أُخذت النتائج التي توصلت إليها التقييمات المشار إليها في الفقرة السابقة في الخطة البرنامجية ٢٠٢٠ في الاعتبار لجميع البرامج الفرعية.

أبرز النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠ والنواتج

البرنامج الفرعي ١، الاقتصاد الكلي والحوكمة

ألف- الهدف

١-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة في أفريقيا

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

الاسترشاد بنموذج اقتصاد كلي أولي في وضع السياسات والتحليل

في عام ٢٠١٨، وضعت اللجنة الاقتصادية إطارا أوليا للنمذجة كأداة لمساعدة البلدان الأفريقية في عمليات وضع السياسات وتنفيذها. وقد وُضع النموذج خصيصا لعدد من البلدان، من بينها جيبوتي، وغامبيا، وغانا.

وخلال عملية وضع النموذج ومواءمته للاحتياجات، تلقى عدد من واضعي السياسات والخبراء تدريباً على كيفية استخدام النموذج في تحليل السياسات والمحاكاة والتنبؤ.

وقد تمثّل التحدي في القدرات المحدودة للدول الأعضاء لمواءمة النموذج التجريبي وتكييفه أكثر مع خصائص كل بلد وهو ما يحتاج إلى دعم متواصل.

ومن أجل التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان، سيقوم البرنامج الفرعي، ابتداء من عام ٢٠١٩ ولعام ٢٠٢٠، بصقل النموذج التجريبي وتكييفه ليستخدمه عدد إضافي من الدول، وسيوسِّع نطاقه لتوفير أداة لتحليل السياسات العامة والمحاكاة على الصعيدين القطري والقاري. وسيُستخدم النموذج القطري والقاري الموسع لتقييم أثر التعديلات في المتغيرات المؤسسية والسياساتية على الاقتصادات من خلال عمليات محاكاة وسيناريوهات سينفذها البرنامج الفرعي.

وبالإضافة إلى ذلك، سيزيد البرنامج الفرعي دعمه لتنفيذ البرنامج في عدد أكبر من البلدان، منها الجزائر، ومصر، وموريتانيا، بينما يواصل تقديم الدعم للبلدان التي يجري فيها تنفيذ البرنامج منذ عام ٢٠١٨.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في زيادة قدرة البلدان على تنفيذ سياسات النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها تدريب ٢٥ من واضعي السياسات والخبراء ما يمكنهم من استخدام النموذج لتحليل السياسات وتقديم المشورة في البلدان المستهدفة.

وستُبين النتائج، إذا ما تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو البلوغ الجماعي الهدف الذي يتوخاها البرنامج الفرعي.

جيم- نواتج الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

S.26.3 ترد في الجدول أدناه النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	*الفعلية* ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كميا:				
ألف- تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:				
وثائق الهيئات التداولية: (عدد الوثائق)	١	١	١	١
١- سيقدم تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة خبراء اللجنة.	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدتها ثلاث ساعات)				٤
٢- لجنة الحوكمة الاقتصادية				٤
باء- إنتاج المعارف وتبادلها:				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	-	-	١	١
٣- مشروع بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا	-	-	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)[1]	٠	٠	٠	٦
٤- حلقة عمل لتدريب واضعي السياسات والخبراء بشأن وضع نماذج الاقتصاد الكلي				٢
٥- حلقة عمل تدريبية لبلدان أفريقية مختارة على المالية العامة في أفريقيا				٢
٦- الحلقة الدراسية بشأن أدوات التخطيط الإنمائي				٢
٧- برنامج التدريب الداخلي للشباب الاقتصاديين الأفريقيين على بناء قدرتهم على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها.	٢	٢	٢	٢
المنشورات (عددها)	٢	٢	٢	٢
٨- التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	١	١	١	١

[1] وحدة القياس المستخدمة في برنامج التدريب الداخلي في إطار هذه الفئة الفرعية هو عدد المتدربين الداخليين بدلا من عدد الأيام التي سيقضيها المتدربون الداخليون في التدريب لدى اللجنة.

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
٩- التقرير الاقتصادي عن أفريقيا	١	١	١	١
المواد التقنية (عدد المواد)	٧	٧	٧	١٠
١٠- موجزات سياساتية بشأن المسائل والتحديات الاقتصادية الناشئة ذات الصلة بالنمو والتنمية في أفريقيا	٤	٤	٣	٣
١١- ورقات بحثية بشأن القضايا الناشئة المتصلة بتحليل الاقتصاد الكلي، والحوكمة الاقتصادية، والمالية العامة	٣	٣	٤	٣
١٢- التوقعات الاقتصادية الفصلية لأفريقيا				٤

النواتج غير المقيسة كميا:

جيم- النواتج الموضوعية:

التشاور وإسداء المشورة والدعوة

تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بشأن القضايا الناشئة في مجال الاقتصاد الكلي والإدارة والتخطيط الإنمائي؛ تقديم الدعم التقني لأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في مجال التقييمات القطرية الذاتية وإدماج نتائج تلك التقييمات في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات ذات الصلة بها.

دال- النواتج في مجال الاتصال

برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية

تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأفريقي السنوي، الذي يعمل بوصفه منبرا للتداول بشأن المسائل الاقتصادية المستجدة في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٢، التكامل الإقليمي والتجارة

ألف- الهدف

٢-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء لمواجهة تحديات التحول الهيكلي في أفريقيا.

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

التصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإدراجه في قوانينها الوطنية وتنفيذه

استمرت اللجنة في عام ٢٠١٨، بعد توقيع الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء من أجل تعزيز فهمها لطرائق عمل منطقة التجارة الحرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها، بغية تيسير قيام الدول الموقعة بالتصديق على الاتفاق.

وقد تمثل التحدي في أنه رغم وجود إرادة سياسية واضحة كما يبدو من التوقيع والتصديق، فإن الأمر لم يكن واضحا لبعض الدول الأعضاء بشأن كيفية الاستفادة الكاملة من الاتفاق.

وفي ضوء ذلك، سيكثف البرنامج الفرعي، في أفق عام ٢٠٢٠، دعمه للدول الأعضاء في سبيل وضع الاستراتيجيات الوطنية التي تحدد القطاعات والسياسات اللازمة لتسخير الإمكانات التي يتيحها الاتفاق في مجال التنمية والتحول تسخيرا كاملا. وعلى سبيل المثال فإن البرنامج الفرعي يخطط لتقديم المشورة بشأن إلغاء الرسوم على الواردات، وتقليص التعريفات، وزيادة الاستثمارات من أجل تمكين البلدان من الاستفادة من الاتفاق استفادة تامة.

وسيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: '١' الاستفادة من وظيفة اللجنة الاقتصادية في الدعوة لعقد الاجتماعات لتوفير منتديات يحضرها أصحاب المصلحة المتعددين تعزز التحالفات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتوطد عمل الاتفاق؛ '٢' تحسين استخدام الأدوات لتنفيذ الاتفاق، ويتعلق الأمر بدليل التكامل الإقليمي الأفريقي، ومؤشر سهولة الأعمال التجارية القطري لمنطقة التجارة الحرة ومنشور *''التقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا''* الصادر عن اللجنة؛ '٣' إسداء المشورة على الصعيد القطري بشأن السياسات القائمة على الطلب في المجالات ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة.

ومن أجل استفادة البرنامج الفرعي استفادة قصوى من أثر نواتجه، سيتعاون مع كيانات نظام المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لا سيما بشأن تقديم الدعم للبلدان، وكذلك مع مجامع التفكير والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية، على جمع المعارف المتخصصة واستكشاف فرص التمويل. وستسمح زيادة الأخذ بزمام خطة البرنامج الفرعي على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي من الاستفادةَ القصوى من عائدات التنفيذ. وعلى سبيل المثال، ستساعد اللجنة المفوضية خلال المرحلة الثانية من مفاوضات الاتفاق، لا سيما بشأن قضايا الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في زيادة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تنفيذ الاتفاق في عدد أكبر من البلدان.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها زيادة حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية كنسبة من مجموع التجارة الأفريقية من ١٦,٩ في المائة عام ٢٠١٨ إلى ١٨,٧ في المائة عام ٢٠٢٠.

وستُبين النتائج، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

جيم- نواتج الفترة ٢٠١٨ —٢٠٢٠

S.26.4 ترد في الجدول أدناه النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	*الفعلية* ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كميا:				
ألف- **تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:**				
وثائق الهيئات التداولية: (عدد الوثائق)	٣	٣	٣	٣
١- تقرير يُقدم إلى دورة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي بشأن كيفية قيام الدول الأعضاء بتحقيق تكافؤ الفرص للاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية بغية تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء.	١	١	١	١
٢- معلومات مستكملة عن الحالة الدولية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية ستُقدم إلى لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.	١	١	١	١
٣- تقرير عن حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ — ٢٠٢٤ يقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدتها ثلاث ساعات)	٣	٣	٣	٣
٤- الدورة التاسعة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.	٣	٣	٣	٣
باء- **إنتاج المعارف وتبادلها:**				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	١	٣	٥	٢
٥- تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وذلك بتحسين قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل زيادة حصة إفريقيا في التجارة الدولية.	١	١	١	١
٦- التعجيل بالتكامل التجاري في أفريقيا من خلال التصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه تنفيذا فعالا.		١	١	
٧- بناء القدرات من أجل ترتيبات التجارة الأفريقية الشاملة للجميع والمنصفة			١	١
٨- تعميق التكامل التجاري في أفريقيا من خلال التنفيذ الفعال للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القرية الأفريقية		١	١	
٩- دعم إثيوبيا في المفاوضات التجارية وتسوية المنازعات			١	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)[٢]	٥	٥	٥	٥
١٠- برنامج تدريب على اقتصادات التجارة والتكامل الإقليمي وبناء القدرات في مجال السياسات التجارية، والتحول الهيكلي، والمعونة من أجل التجارة، والنمذجة التجارية الابتدائية والمتوسطة والمقدمة	٥	٥	٥	٥
١١- برنامج الزمالات من أجل تعزيز قدرة الأكاديميين الأفريقيين الشباب في مجالات التصنيع والاستثمار والتكامل الإقليمي والتجارة والأسواق	٥	٣	٢	٣
المنشورات (عددها)	٣	١	٣	٣
١٢- نحو منطقة مشتركة للاستثمار في منطقة التجارة الحرة القارية: خيارات السياسات الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص للاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية	١	١	١	١
١٣- استعراض التكامل الإقليمي في أفريقيا	١		١	١

[٢] وحدة القياس المستخدمة في برنامج التدريب الداخلي في إطار هذه الفئة الفرعية هي عدد المتدربين الداخليين بدلا من عدد الأيام التي سيعملها المتدربون الداخليون في اللجنة.

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	*الفعلية* ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
١٤- إعادة النظر في السياسات والتشريعات والمؤسسات من أجل التنمية الصناعية في أفريقيا	١		١	١
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٥	١	٤
١٥- كتيبات إرشادية إلكترونية عن الاستثمارات	٢	٢		١
١٦- دراسات وموجزات سياساتية بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بالتجارة الدولية والأقاليمية	١	١	١	١
١٧- تقرير المسألة المواضيعية المتعلق بخطة الاتحاد الأفريقي للتكامل	١	١		١
١٨- موجزات سياساتية ومبادئ توجيهية ومجموعات أدوات عن التصنيع في أفريقيا	١	١		١
النواتج غير المقيسة كميا:				
جيم- **النواتج الموضوعية:**				
التشاور وإسداء المشورة والدعوة				
الخدمات الاستشارية: الاستجابة للاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية/دون الإقليمية في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢٧ وخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣؛ استعراض التقرير المتعلق بخطة الاتحاد الأفريقي للتكامل الدعم التحليلي لبرنامج عمل فيينا				
دال- النواتج في مجال الاتصال				
برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية				
مواد اتصال عن التكامل الإقليمي؛ مجموعات مواد إعلامية عن أنشطة المركز الأفريقي للسياسات التجارية حوار سياساتي رفيع المستوى عن التجارة				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				
اتخاذ مرصد للتكامل الإقليمي في أفريقيا				

البرنامج الفرعي ٣: تنمية القطاع الخاص وتمويله

ألف- الهدف

٣-١,١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي المطرد والتحول في أفريقيا.

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز بيئة مواتية للأعمال التجارية لصالح استثمارات القطاع الخاص في الأعمال التجارية الزراعية، والطاقة الخضراء، وتطوير الهياكل الأساسية

في عام ٢٠١٨، استعرض البرنامج الفرعي البيئة التنظيمية للاستثمار في مشاريع الطاقة في إثيوبيا، بما في ذلك السياسات والأطر القانونية والتنظيمية، مع التركيز على القيود والحوافز لمشاركة القطاع الخاص. كما ساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على وضع استراتيجية لتنمية الطاقة الأحيائية في شرق أفريقيا وتدريب المسؤولين الأفريقيين على تخطيط الطاقة بما في ذلك تطبيق نظم المعلومات الجغرافية. وفي سياق تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، حدد البرنامج الفرعي وعزز المشروعات الإقليمية ذات الأولوية في المنابر الدولية مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي ومؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا.

وتمثّل التحدي في العقبات الكبيرة في الهياكل الأساسية التي تعوق التنمية الصناعية في القارة. ووفقا للبنك الدولي، هناك حاجة إلى استثمار سنوي قدره ٩٣ بليون دولار لأفريقيا حتى تفي باحتياجات هياكلها الأساسية — ٤٠,٩٢ بليون دولار (٤٤ في المائة) للطاقة، و٢١,٣٩ بليون دولار (٢٣ في المائة) للمياه والصرف الصحي، و١٨,٦ بليون دولار (٢٠ في المائة) للنقل، و٩,٣ بليون دولار (١٠ في المائة) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و٢,٧٩ بليون دولار (٣ في المائة) للري.

وفي ضوء ذلك، سيركز البرنامج الفرعي، بالنسبة لعام ٢٠٢٠، على دعم الحكومات على إيجاد بيئة مواتية من شأنها تطوير المهارات في مجال إعداد المشاريع وإدارتها، ومنتجات مالية ومؤسسات فعالة، وبيئة مواتية للأعمال التجارية، وهياكل أساسية مادية وغير مادية فعالة، بما في ذلك الأطر القانونية، وآليات الإدارة الشاملة للمخاطر، والقيادة السياسية القوية.

وفضلا عن ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي ما يلي: ’١‘أدوات تشخيص للتحليل ووسائل مبتكِرة من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطوير سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في السلع الأساسية الاستراتيجية لأفريقيا؛ ’٢‘وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتحسين السياسات والأطر القانونية إلى جانب المؤسسات بغية تعزيز تأمين الحقوق في الأراضي، لا سيما للنساء والشباب؛ واستحداث أدوات تمويل مبتكِرة وآليات لإدارة المخاطر من شأنها الاستفادة من مصادر الاستثمارات العامة والخاصة في تطوير الأعمال التجارية الزراعية والهياكل الأساسية التي من شأنها أن يكون لها أثر دائم على الاقتصادات والمجتمعات المستدامة في أفريقيا؛ ’٣‘ووضع نماذج مبتكرة لتشجيع الاستثمار في قطاعات الطاقة والهياكل الأساسية في أفريقيا، ويشمل ذلك وضع نماذج أعمال وتمويل لتوليد الطاقة وتزويد المناطق الصناعية بها، وتعزيز سندات الطاقة الخضراء؛ ومعالجة المخاطر المالية للهياكل الأساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ومعالجة الربط الكهربائي في إفريقيا؛ ’٤‘والتدريب في مجال الزراعة والطاقة لزيادة المعارف والمهارات الفنية للمؤسسات.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في زيادة قدرات الدول الأعضاء في إيجاد بيئة أعمال مواتية تجذب الاستثمارات في الهياكل الأساسية والطاقة.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها، إنشاء ١٠ دول أعضاء وحدات لتخطيط الطاقة كدليل على إضفاء الطابع المؤسسي على التغييرات.

وستُبين النتائج، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

جيم- نواتج الفترة ٢٠١٨ —٢٠٢٠

S.26.5 ترد في الجدول أدناه النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	*الفعلية* ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كميا:				
ألف- **تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:**				
وثائق الهيئات التداولية: (عدد الوثائق)	٠	٠	٣	٣
١- التقارير المقدَّمة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن آخر التطورات المتعلقة بالقطاع الخاص في أفريقيا			١	١
٢- التقارير المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا			١	١
٣- التقارير المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بالزراعة والاقتصاد الأزرق وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية			١	١
باء- **إنتاج المعارف وتبادلها:**	٣	٣	٥	٤
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)				
٤- تتبُّع التقدُّم المحرز في أفريقيا في تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	١	١	١	١
٥- تقديم الدعم لدول أفريقية أعضاء مختارة بغية تحسين قدرتها التنافسية في قطاعات الاقتصاد الرئيسية وتعزيز دور القطاع الخاص في تحولها الاقتصادي			١	١
٦- تعزيز قدرة مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية على إنشاء وإصدار سندات الأثر الاجتماعي والإنمائي وغير ذلك من الوسائل المبتكرة الأخرى ذات الصلة بالتمويل			١	١
٧- تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من أجل تنفيذ الإعلان بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا	١	١	١	
٨- دعم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مجال حوكمة الأراضي من خلال شبكة مراكز الامتياز المعنية بحوكمة الأراضي في أفريقيا	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)	٢٠	٢٠	٣٢	٣٧
٩- تدريب لواضعي السياسات في بلدان أفريقية مختارة على تطبيق نموذج مزيج الطاقة وعلى وضع الخطط لتعزيز هذا النموج	١٠	١٠	١٠	١٠
١٠-تدريب من أجل تعزيز مهارات واضعي السياسات والمهنيين على العمل بالمبادئ التوجيهية الوسائل المعمول بها لدى الاتحاد الأفريقى والأمم المتحدة لتحسين إدارة الأراضى في أفريقيا	١٠	١٠	١٠	١٠
١١-تدريب من أجل تعزيز قدرات الجهات التنظيمية والمستثمرين في أفريقيا على المسائل والإجراءات المتصلة بتنمية أسواق رأس المال.			٢	٢
١٢-حلقة عمل بشأن سياسة النقل القارية، وخطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق ووسائل النقل الجوي			٥	
١٣-تدريب على تنمية الأعمال التجارية الزراعية بما في ذلك النمذجة وتحديد الفرص الاستثمارية الكفيلة بتعزيز قدرات واضعى السياسات والقطاع الخاص				١٠
١٤-تدريب من أجل تعزيز قدرات واضعي السياسات والمهنيين في مجال التأمين على السياسات والأدوات والمنهجيات اللازمة لنمذجة المخاطر في قطاع التأمين الزراعى في أفريقيا			٥	٥
المنشورات (عددها)	٤	٤	٦	٤
١٥-تقرير تقييمي عن دور القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للطاقة باستخدام مجمعات الطاقة الإقليمية الأفريقية			١	
١٦-تقرير عن التحديات والفرص في قطاع النقل البحري في أفريقيا			١	
١٧-استعراض الإطار التنظيمى لاستثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة			١	
١٨-دراسة عن المزايا الاجتماعية الاقتصادية لوجود سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي			١	
١٩-التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ٢٠٢٠				١
٢٠-تقرير عن الدراسة المتعلقة برسم خارطة لفرص الاستثمار القائمة على الوصول إلى الأراضي في قطاعى الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا			١	١
٢١-تقرير عن تطوير المجمعات الزراعية والصناعية في أفريقيا: التحديات والفرص				١
٢٢-تقرير عن ضمان الحقوق في الأراضى في النظم العرفية لحيازة الأراضى في أفريقيا	١	١		

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
٢٣-تقرير تقييمي عن القدرات اللازمة لصانعي سياسات الأراضي والممارسين في هذا المجال	١	١		
٢٤-تقرير عن مواءمة السياسات المتعلقة بالأراضي من أجل تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا	١	١		
٢٥-سياسات الأراضي في أفريقيا		١	١	١
المواد التقنية (عدد المواد)	٧	٧	٨	٨
٢٦-المبادئ التوجيهية بشأن إدماج حوكمة الأراضي في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي	١	١	١	
٢٧-مؤشر القدرة على المنافسة لأسواق رأس المال				١
٢٨-إطار لتعزيز السلاسل الإقليمية للقيمة في أفريقيا			١	
٢٩-موجز سياساتي عن الحصول على الطاقة سيُقدَّم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٩	١	١	١	١
٣٠-عمل تحليلي لدعم البرنامج القاري للسكك الحديدية عالية السرعة المنصوص عليه في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣			١	١
٣١-عمل تحليلي لدعم برنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا ولاجتماع لجنته التوجيهية والأسبوع المخصص للبرنامج			١	١
٣٢-موجزات سياساتية عن فرص الاستثمار القائمة على الحصول على الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية	١	١	١	١
٣٣-استعراض وتشكيل أداة جديدة لتمويل الإسكان في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	١	١		
٣٤-تقييم نظم الرقابة على صناديق المعاشات التقاعدية في أفريقيا وآلياتها الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على تمويل الهياكل الأساسية	١	١		
٣٥-تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا: دور صناديق المعاشات التقاعدية	١	١		
٣٦-تقرير عن إمكانية إنشاء وكالة أفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية بهدف تعزيز الاستثمارات			١	
٣٧-تقرير عن الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية من أجل تعزيز فعالية قدرة القطاع المصرفي، بما في ذلك اتفاقات بازل				١
٣٨-تقرير عن إمكانيات تعزيز الزراعة والتأمين القائم على مؤشر المناخ في أفريقيا				١
٣٩-استعراض أفريقيا الإقليمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية	١	١	١	١

النواتج غير المقيسة كميا:

جيم- **النواتج الموضوعية:**

التشاور وإسداء المشورة والدعوة

تقديم المساعدة التقنية للبلدان لكفالة تناول الزراعة والأعمال التجارية الزراعية والابتكارات الزراعية في المناهج التعليمية دعم ضمان حيازة الأراضي للمرأة ومباشرتها الأعمال الحرة من خلال إجراء الإصلاحات السياساتية والقانونية والمؤسسية بغية تحقيق الهدف المتمثل في الوصول بنسبة حقوق المرأة في الأراضي الموثقة إلى ٣٠ في المائة. تقديم خدمات استشارية تقنية في مجال حوكمة الأراضي والزراعة.

تعزيز السياسات والبرامج الإقليمية للنقل، بما في ذلك قرار ياموسوكرو، والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وبرنامج سياسات النقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق؛ تعزيز السلامة على الطرق في أفريقيا؛ تشجيع إصدار سندات خضراء في أفريقيا لتعزيز الاستدامة البيئية وتمويل التنمية في أفريقيا؛ التشجيع على إصدار السندات الخضراء للتعجيل بتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ تشجيع استثمارات القطاع الخاص في معدات السكك الحديدية؛

مؤتمر القمة المالية الأفريقية الذي سيعقد على هامش المؤتمر السنوي للرابطة الوطنية للمشتغلين بأسواق الأوراق المالية؛ المؤتمر السنوي التاسع والعشرون للمعاشات التقاعدية والخدمات المالية؛ مؤتمر بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا؛ حواراتٌ سياساتية رفيعةُ المستوى في المنتديات ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، واجتماع منتدى الشراكة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والرابطة الأفريقية لتعليم الكبار، والمؤتمر بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا؛ حوارات سياساتية لتيسير إنشاء اتحادات صناديق المعاشات التقاعدية في بلدان أفريقية مختارة وتيسير تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

معتكف وحلقة عمل عن الاستثمار في الهياكل الأساسية لمستثمرين من أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والأسبوع المخصص لهذا البرنامج.

قواعد البيانات وغيرها من المواد الرقمية الموضوعية

مجموعة أدوات لرسم خارطة لفرص الاستثمار القائمة على الحصول على الأراضي في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا أداة لصنع القرار أو نموذج لقياس الفوائد الاقتصادية للطاقة الكهرومائية للتعجيل ببدء مرافق الطاقة الكهرمائية الأفريقية بطرح مشاريع طاقة كهرومائية صغيرة إلى متوسطة الحجم.

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠

دال- النواتج في مجال الاتصال

برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: دراسة حالة إفرادية لاستعراض استدامة نظم الطاقة الصغيرة مع التركيز على المشاريع المنفذة في بلدان شرق أفريقيا؛ كراسات ونشرات عن حوكمة الأراضي

البرنامج الفرعي ٤: البيانات والإحصاءات

ألف- الهدف

٤-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تحسين عملية إعداد بيانات وإحصاءات عالية الجودة، ونشرها، واستخدامها.

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

تحسين تدفقات البيانات والإبلاغ على الصعيد العالمي عن البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وضعت اللجنة في عام ٢٠١٨ برنامجا شاملا لدعم الإحصاءات في أفريقيا استجابة للتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ضوء تقييمه لبرنامج اللجنة الفرعي لعام ٢٠١٧ بشأن البيانات والإحصاءات. فقد أوصى المكتب بأن تركز اللجنة على عدد من المجالات الاستراتيجية من أجل تحقيق أقصى قدر من ميزتها النسبية باعتبارها مركزاً أفريقياً جامعاً في مجال الإحصاءات وأن تدعم على نحو أكثر فعالية الجهود التي تبذلها الدول لوضع استراتيجياتها الوطنية للإحصاءات التي من شأنها تيسير تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. ثم وُضع برنامج اللجنة الشامل بهدف تحديث وتنقيح الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات لجميع البلدان الأفريقية التي تحدد الأولويات الوطنية، وتراعي القيود التي تواجه النُّظم الإحصائية الوطنية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، استجابةً لطلب المكتب الإحصائي المركزي ووزارة التخطيط الإنمائي الوطني في زامبيا لدعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل تقييم الجيل الأول من الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وضع خارطة طريق للجيل الثاني، نظمت اللجنة بعثة مساعدة تقنية إلى زامبيا. وأقرت وزارة التخطيط الإنمائي الوطني بأن النظام الإحصائي الوطني في زامبيا غير فعال في كثير من الأحيان وأن ٧٠ في المائة من بيانات مؤشرات الخطة الإنمائية الوطنية السابعة وإحصاءاتها غير متوفرة.

وتمثل التحدي في كون قانون الإحصاءات الوطني للبلد قديم، إذ يعود إلى عام ١٩٦٤ وكون الاستراتيجيات القائمة في جمع البيانات ونشرها تعاني من محدودية التعاون والتنسيق وأن المكتب الإحصائي المركزي ليس لديه العدد الكافي من الموظفين وأن هناك فجوات واسعة في تحديث مهارات موظفي المنظمة. ويسلّط التقييم الذي أجرته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مؤخراً لمدى توافر نقاط البيانات بالنسبة للمنطقة الأفريقية

والدول الأعضاء في اللجنة المزيد من الضوء على حالة زامبيا التي لا تتوفر إلا ٢٥,٨ في المائة من بياناتها للرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة. ومن مجموع ٢٤١ مؤشراً لرصد الأهداف، لا يتوفر لدى البلدان الأفريقية سوى ٣٧,٨ في المائة من البيانات.

وفي ضوء ذلك، ستقدم اللجنة، في أفق عام ٢٠٢٠، بناء على طلب الدول الأعضاء، المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لـ ٢٠ بلداً عضواً لسدّ الفجوات بالنسبة للمؤشر وتحسين مدى توافر البيانات الوطنية لرصد تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم لاعتماد الابتكارات والمنهجيات التكنولوجية في جمع البيانات وتحليلها ونشرها، وتعزيز التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة بغية تعزيز دقة الإحصاءات الوطنية وفائدتها. وفي حالة زامبيا، كانت نقطة الانطلاق قبل تحديث البيانات الإحصائية الوطنية تنقيح قانون الإحصاءات الوطني ليعكس الشؤون والقضايا الراهنة في تطوير الإحصاء. وفي هذا الصدد، كان البرنامج الفرعي فعالاً في دعم تنقيح القانون من خلال تقديم خدمات الدعوة والخدمات الاستشارية التي تستهدف أصحاب المصلحة المعنيين.

ويتوقع أن تساهم النواتج المقررة في تعزيز القدرات الوطنية لإنتاج البيانات والإحصاءات في المجالات القائمة والجديدة اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنها. ولكي يحدث ذلك ولتوجيه هذه العملية بفعالية، تحتاج البلدان إلى وضع استراتيجيات وطنية حديثة لتطوير الإحصاءات. ويتوخى البرنامج الفرعي زيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجيات حديثة من شأنها أن تمكنها من إنتاج الإحصاءات والبيانات اللازمة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وبالتالي تقليص الفجوات الحالية في البيانات على مستوى البلدان.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها تقليص الفجوات في البيانات التي تعوق رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنها إلى ما دون ١٥ في المائة.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

جيم- نواتج الفترة ٢٠١٨ —٢٠٢٠

S.26.6 ترد في الجدول أدناه النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كميا:				
ألف- تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:				
وثائق الهيئات التداولية: (عدد الوثائق)	٥	٥		٦
١- تقرير عن تنمية القدرات الإحصائية إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في دورتها السابعة	١	١		١
٢- تقرير عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في دورتها السابعة	١	١		١
٣- تقرير عن التقدم المحرز بشأن تعدادات السكان والمساكن إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في دورتها السابعة	١	١		١
٤- تقرير عن الحالة المدنية إلى مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الحالة المدنية في دورته الخامسة	١	١		١
٥- تقرير عن حالة الإحصاءات الجنسانية والتنمية الاجتماعية إلى اللجنة الإحصائية الأفريقية في دورتها السابعة	١	١		١
٦- تقريرعن إدماج المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة إلى اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمى المعنية بأفريقيا في دورتها السادسة				١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدتها ثلاث ساعات)	٢٤	٢٤	١٦	١٦
٧- الاجتماع السابع للجنة الإحصائية الأفريقية؛	٨	٨		٨
٨- مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الحالة المدنية	٨	٨	٨	
٩- الاجتماع الرابع للجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمى.	٨	٨	٨	٨
خدمات الوثائق للاجتماعات (بملايين الصفحات)				
باء- إنتاج المعارف وتبادلها:				
مشاريع التعاون التقنى (عدد المشاريع)	٢	٢	٨	١٥
١٠-مبادرة الإحصاءات الزراعية؛				١
١١-مبادرة الإحصاءات الصحية				١
١٢-مبادرة إحصاءات الطاقة				١
١٣-مشروع مستودع البيانات				١
١٤-مبادرة إحصاءات العمالة				١
١٥-وضع قاعدة بيانات التجارة بالقيمة المضافة في أفريقيا، بالتنسيق مع الصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية				١
١٦-البرنامج الأفريقى للإحصاءات الجنسانية ٢٠١٧-٢٠٢١	١	١	١	١
١٧-البرنامج الأفريقى لتعداد السكان والمساكن	١	١	١	١
١٨-إنشاء منصة هويةٍ رقميةٍ لأفريقيا			١	١
١٩-وضع خدمات معلومات جغرافية مكانية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛				١
٢٠-تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ الإطار المرجعى الجيوديسى الأفريقى			١	١
٢١-الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، المرحلة الثانية			١	١
٢٢-برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم الحالة المدنية			١	١
٢٣-وضع مركز لعلوم البيانات			١	١
٢٤-تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تنفيذ خطتى عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣			١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)[٣]	٣٥	٣٥	٤٥	٦٥
٢٥- حلقة عمل بشأن نظم تبادل البيانات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية	٥	٥	٥	٥
٢٦- تدريب على القيادة الإحصائية لرؤساء لمكاتب الإحصائية الوطنية وخبرائها الكبار والوزارات المختصة المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات			٥	٥
٢٧- حلقة عمل عن تحديث النظم الإحصائية في أفريقيا للقادة والمديرين في المكاتب الإحصائية الوطنية	٥	٥	٥	٥
٢٨- حلقة عمل عن تعدادات السكان والمساكن، بما في ذلك دورة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠ ، للخبراء والمديرين في المكاتب الإحصائية الوطنية ولجان التخطيط	٥	٥	٥	٥
٢٩- حلقات عمل إقليمية بشأن الاحصاءات الجنسانية للخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المعنية	١٠	١٠		١٠
٣٠- حلقات عمل بشأن الحالة المدنية للخبراء من الوزارات الوطنية المسؤولة عن وضع بيانات الحالة المدنية.	٥	٥	٥	٥

[٣] وحدة القياس المستخدمة في برنامج التدريب الداخلي في إطار هذه الفئة الفرعية هو عدد المتدربين الداخليين بدلا من عدد الأيام التي سيعملها المتدربون الداخليون في اللجنة.

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
٣١- حلقة عمل عن قياس ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية للخبراء في المكاتب الإحصائية الوطنية.			١٠	١٠
٣٢- تدريب المدربين على الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية للمكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات المالية				٥
٣٣- حلقة عمل تدريبية على الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية الاقتصادية للوكالات الوطنية المسؤولة عن تجميع الحسابات البيئية الاقتصادية.				٥
٣٤- حلقة عمل عن مجموعات البيانات الجغرافية المكانية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة لفائدة وكالات رسم الخرائط الوطنية والمكاتب الإحصائية	٥	٥	٥	٥
٣٥- حلقات عمل تدريبية بشأن إدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لفائدة الخبراء في وكالات رسم الخرائط الوطنية والمكاتب الإحصائية			٥	٥
٣٦- برنامج الزمالات للأكاديميين الأفريقيين الشباب بشأن بناء قدراتهم في مجال البيانات والإحصاءات	٢	٢	٤	٤
المواد التقنية (عدد المواد)	٤	٤	٤	٤
٣٧-تقرير الأنشطة الأفريقية عن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمى.	١	١	١	١
٣٨- الأطلس الأفريقى للإحصاءات المكانية	١	١	١	١
٣٩-تقرير عن ثورة البيانات في أفريقيا	١	١	١	١
٤٠-الحولية الإحصائية الأفريقية	١	١	١	١

النواتج غير المقيسة كميا:

جيم- النواتج الموضوعية:

- التشاور وإسداء المشورة والدعوة

الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن الحالة المدنية دورة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن في أفريقيا ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية اجتماع فريق الخبراء المعني بنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية. اجتماع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية؛

المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي ومبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛ اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية؛ اجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمى

الاجتماع السنوي للجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية. اجتماع لجنة تنسيق التنمية الإحصائية في أفريقيا؛ الاجتماع السنوي للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة؛ الاجتماع التشاوري بشأن تعزيز الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا ومواءمتها؛

تقديم المساعدة التقنية للبلدان لمساعدتها على تنفيذ وتحديث استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات والمكاتب الإحصائية الوطنية في مجال نظم نشر البيانات وتبادلها؛ التشاور مع الدول الأعضاء والجهات الإقليمية المعنية من أجل: التحقق من صحة البيانات التي ستدرج في الحولية الإحصائية الأفريقية؛ اعتماد استراتيجيات ومنهجيات لجعل الإحصاءات الرسمية من حيث المبدأ مفتوحة للاطلا ع عليها؛ وضع خطط استراتيجية للحالة المدنية وإدارتها؛ وإنتاج الإحصاءات الجنسانية ونشرها؛ تعزيز شبكة مراكز تنسيق البيانات الجنسانية؛ تعزيز تعداد السكان والمساكن؛ اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في أفريقيا وتنفيذه؛

تقديم مساعدة تقنية لتيسير الجهود التي تبذلها الدول لوضع أطر متكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ تطوير هياكل أساسية وطنية وإقليمية للبيانات المكانية؛ الاستخدام الأمثل المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية؛ تنفيذ الإطار المرجعي الجيوديسي الأفريقي؛ إعداد مواضيع عن البيانات الجغرافية المكانية الأساسية؛ تنفيذ مبادرات وبرامج عالمية وإقليمية، بما في ذلك الفريق المعني برصد الأرض، والعنصر الأفريقي للمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض، والرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية، والمركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد لأغراض التنمية، والمعهد الإقليمي الأفريقى لعلوم وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية.

- **قواعد البيانات وغيرها من المواد الرقمية الموضوعية**

قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ البيانات الجزئية للتعدادات الأفريقية المتكاملة

دال- النواتج في مجال الاتصال:

- **برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية:** الاحتفال بيوم الإحصاء الأفريقي؛ الندوة الأفريقية لتطوير الإحصاءات؛ النشرة الإحصائية الأفريقية؛ كتيب الإحصاءات الصادر عن مصرف التنمية الأفريقى؛ حقائق وأرقام ومواد ترويجية ليوم الإحصاء الأفريقى.
- **المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط**

منصة الإحصاءات – تطبيق للأجهزة المحمولة؛ أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا – تطبيق للأجهزة المحمولة

البرنامج الفرعي ٥: التكنولوجيا وتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

ألف- الهدف

٥-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تحسين إدارة الثروات من الموارد الطبيعية؛ والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ بالتحرك نحو الانتقال الأخضر وتنمية قادرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ، وتسخير التكنولوجيات الجديدة.

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

دمج التكيف مع تغير المناخ ضمن الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا

في عام ٢٠١٨، عزز البرنامج الفرعي مكانة تغير المناخ في إطارها الاستراتيجي، مسترشدة في ذلك بالأفكار النيّرة التي تمخض عنها عمله التحليلي، تمشيا مع الاعتماد الشديد لاقتصادات أفريقيا على القطاعات الأولية التي تتسم بالحساسية إزاء آثار تغيير المناخ. ويتوقف التحول الهيكلي وبلوغ أهداف التنمية المستدامة استثمارات كبيرة في هذه القطاعات. ولا تساهم أفريقيا إلا بحوالي ٤ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة، فإن ٦٥ في المائة من سكانها عرضة لأثر تغير المناخ.

وعلى الصعيد العالمي، من أصل ١٩٥ طرفا في اتفاق باريس صدق ١٨٥ طرفا على الاتفاق بمساهمات محددة وطنياً في العمل المتعلق بالمناخ. و٤٨ من هذه الأطراف هي بلدان أفريقية. وفي عام ٢٠١٨، عقد البرنامج الفرعي اجتماعا للدول الأعضاء لاستعراض الخبرات والدروس المستفادة في الإعداد لتنفيذ اتفاق باريس وتبادلها.

وكان التحدي يتمثل في دمج القدرة على التكيف مع المناخ في الخطط والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية بهدف التخفيف من الأثر المتزايد لتغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول الهيكلي المستدام، بما أن العديد من البلدان الأفريقية تسرعت كثيراً في إعداد مساهماتها المقررة والمحددة وطنياً فيما يخص المناخ، التي أصبحت مساهمات محددة وطنيا عند التصديق على اتفاق باريس، في سعيها الحثيث للوفاء بالمواعيد النهائية لتقديم المساهمات التي حددتها الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتود العديد من البلدان الآن أن تجري استعراضا شاملا لمساهماتها المحددة وطنيا للتعامل مع قضايا شتى، منها التركيز القطاعي، والفرص الضائعة، والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة والخطط الإنمائية الوطنية، قبل بدء نفاذ اتفاق باريس عام ٢٠٢٠. ودعت الدول الأعضاء البرنامج الفرعي والشركاء الآخرين

إلى دعم هذه العملية. وتتطلب المساهمات المحددة وطنيا التي تقدمها البلدان الأفريقية استثمارات تقارب ٣ تريليون دولار.

وفي ضوء ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي، في عام ٢٠٢٠، إلى غاية خمس دول أعضاء في تعزيز قدراتها على تعزيز اتساق السياسات والفرص الاستثمارية الناشئة عن اعتماد أهداف التنمية المستدامة وستساعدها على اعتماد نُهج متكاملة وتبسيط التنسيق المؤسسي بهدف تعزيز تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا، مع التركيز على الترابط القوي القائم بين المناخ والأراضي والطاقة والشبكات المائية والموارد الطبيعية، وكذا على دور التكنولوجيا والابتكارات المنخفضة الكربون التي يمكن أن تعزز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التأقلم. وتحقيقا لهذه الغاية، سيستفيد البرنامج الفرعي من أوجه التآزر القائمة فيما بين البرامج الفرعية ١ و٣ و٤ و٧ و٨ و٩ للجنة.

وسيستفيد البرنامج الفرعي من التجارب والدروس المستفادة من البرنامج المشترك الذي تنفذه اللجنة الاقتصادية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز اتساق السياسات والتنسيق المؤسسي بشأن نظم متكاملة للمناخ والأراضي والطاقة والمياه في إثيوبيا والسنغال والكاميرون. وسيجري تحقيق تلك النتيجة في سياق مركز مساهمات أفريقيا المحددة وطنيا — وهو إطار مشترك لمصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وشركاء إنمائيين آخرين يقدم دعما منسقا إلى الدول الأعضاء من أجل تيسير جهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس. وعلاوة على ذلك، سيعقد المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا لعام ٢٠٢٠ من أجل بناء توافق آراء بشأن الآليات الفعالة لدمج المساهمات المحددة وطنيا وأهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الإنمائية الوطنية.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في التزام الدول الأعضاء بإقامة اقتصادات قادرة على التكيف وبمساهمات محددة وطنيا متسقة وشاملة لعدة قطاعات مدمجة في خطتها الإنمائية الوطنية.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها إدماج ست دول تأثيرات تغير المناخ في خططها الإنمائية الوطنية، على النحو المبين في الشكل.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

جيم- نواتج الفترة ٢٠١٨ —٢٠٢٠

S.26.7 ترد في الجدول أدناه النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	المقررة ٢ ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢ ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كميا:				
ألف- **تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:**				
وثائق الهيئات التداولية: (عدد الوثائق)	٤	٤	٣	٤
١- التقرير المقدَّم لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	١	١	١	١
٢- التقرير المتعلق بتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التحول في أفريقيا المقدَّم إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن التكنولوجيات الجديدة والابتكار من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	١	١	١	١
٣- التقرير المقدَّم إلى منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن الاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا	١	٢	٠	١
٤- تقرير عن تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة	١	٠	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدتها ثلاث ساعات)	٨	٨	١١	٨
٥- منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تحضيرا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	٨	٨	٨	٨
٦- لجنة التنمية المستدامة	٠	٠	٣	٠
باء- **توليد المعارف وتبادله**ا:				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	٨	٩	١٢	١٥
٧- تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال النمو الأخضر الشامل من أجل النهوض بتنويع اقتصادي شامل للجميع ومتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبالتنمية المستدامة	٠	٠	٠	١
٨- تعزيز قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في سلاسل إمدادات الموارد الطبيعية	٠	٠	١	١
٩- تقديم الدعم التقني إلى دول أعضاء مختارة من أجل مساعدتها على استعراض سياساتها وأطرها التنظيمية ذات المحتوى المحلي المعتمدة على النشاط المعدني وتحسينها.	٠	١	٢	٢
١٠- تعزيز قدرة الدول الأعضاء على النهوض بإنشاء اقتصاد أخضر من أجل المضي قدما في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع والمتسمين بالكفاءة في استخدام الموارد	٠	٠	٠	١
١١- تقديم الدعم التقني للخبراء وصانعي السياسات لتيسير إنشاء اقتصاد أزرق شامل للجميع وتشجيع التحول الهيكلي	١	٠	٢	١
١٢- تعزيز اقتصاد أزرق شامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة	١	١	١	٢
١٣- تقديم الدعم التقني لمنتدى إقليمي أفريقي بشأن الاقتصاد الأزرق تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	٠	٠	١	١
١٤- تعزيز حوكمة الاقتصاد الأزرق وتنفيذ السياسات	١	١	٠	١
١٥- تقديم الدعم التقني إلى أصحاب المصلحة الذين يضعون أدلة ومجموعات أدوات التدريب من أجل دعم وضع سياسات الاقتصاد الأزرق وتنفيذها على الصعيد القطري	٠	١	١	١
١٦- تقديم الدعم إلى الأكاديميين الذين يعدون ورقة بحثية عن الاقتصاد الأزرق والتنمية في أفريقيا	١	١	١	١
١٧- تقديم الدعم لوضع أطلس الاقتصاد الأزرق الأفريقي	١	١	١	١
١٨- تقديم الدعم إلى المركز الأفريقي للسياسات المناخية دعماً لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا	١	١	٠	٠
١٩- تقديم الدعم إلى المركز الأفريقي للسياسات المناخية دعماً لبرنامج خدمات المعلومات الجوية والمناخية لأفريقيا	١	١	١	١
٢٠- تقديم الدعم للبحوث المناخية من خلال تقديم منح إلى المؤسسات والجامعات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في مجال عمل مبادرة تسخير البحوث المناخية من أجل التنمية	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات[٤] والدورات التدريبية (عدد الأيام)[٥]	٣	٤	٧	٦
٢١- تدريب الخبراء وصانعي السياسات بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي	١	٠	٢	١
٢٢- تدريب صانعي القرارات والمشرعين والبرلمانيين والمخططين والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات أخرى في مجال تغير المناخ والتنمية	١	٤	٤	٤
٢٣- برنامج المحامين الأفريقيين الشباب لتعزيز قدرتهم على الانخراط في مفاوضات المناخ العالمية	١	٠	١	١

[٤] يُستثنى برنامج الزمالات من المجموع الكلي للفئة الفرعية.

[٥] يُستثنى برنامج الزمالات من المجموع الكلي للفئة الفرعية.

النواتج	المقررة ٢ ٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢ ٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
٢٤- برنامج زَمَالات الأكاديميين الأفريقيين الشباب لتعزيز قدراتهم في بحوث السياسات والتحليل والدعوة في مجالات الاقتصاد الأخضر الشامل والموارد الطبيعية والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا	١	٣	٣	٣
٢٥- برنامج زَمَالات الأكاديميين الأفريقيين الشباب لتعزيز قدراتهم في بحوث السياسات والتحليل والدعوة في مجالات تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	١	١	١	١
المنشورات (عددها)	٣	٣	٤	٥
٢٦- اتجاهات التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	١	١	١	١
٢٧- الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي والتنمية المستدامة	١	١	١	٢
٢٨- تقرير بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا	١	١	١	١
٢٩- خلاصة لأفضل ممارسات تبادل الخبرات دعماً للابتكار والتنمية المستدامة المعتمدة على الموارد المعدنية	٠	٠	١	١
المواد التقنية (عدد المواد)	١٦	١٦	١٩	٢٠
٣٠- مبادئ توجيهية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات المتوائمة مع الرؤية الأفريقية للتعدين	٢	١	١	١
٣١- مبادئ توجيهية منهجية لإجراء تقييمات الاستثمارات المتعلقة بالمناخ في النظم الإيكولوجية	١	٠	١	١
٣٢- دليل ومجموعات أدوات التدريب دعماً لبناء قدرات الجهات صاحبة المصلحة التي تصمم سياسات سلسلة إمدادات المعادن	٠	١	١	١
٣٣- إعداد قائمة لخبراء تغير المناخ في أفريقيا	٠	٠	١	١
٣٤- تحديد المؤسسات على امتداد سلسلة قيمة خدمات المعلومات المناخية	٠	١	١	٠
٣٥- مواجيز سياساتية بشأن القضايا والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيات الجديدة والابتكار في أفريقيا	١	٢	٢	٢
٣٦- مواجيز سياساتية وورقات بحثية بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	٢	٢	٢	٢
٣٧- مواجيز سياساتية وورقات بحثية عن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في سياق التحول الهيكلي	٢	١	٢	٢
٣٨- تعزيز العلم والابتكار والتكنولوجيا في أفريقيا	١	١	٠	٠
٣٩- إنشاء منبر البحوث المناخية من أجل التنمية في أفريقيا	١	٠	١	١
٤٠- تحليل جودة المعلومات المناخية من أجل وضع برنامج للسياسات الإنمائية ودعم القرارات وممارسات الإدارة	١	١	١	١
٤١- الهياكل الأساسية وتنمية القدرات من أجل مشاريع خدمات المعلومات المناخية	١	١	١	٢
٤٢- تعزيز الحوكمة المناخية وتنفيذ السياسات	١	١	٠	١
٤٣- منبر الموارد وخدمات المعلومات المناخية في أفريقيا	١	٠	١	١
٤٤- تقرير عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا، يلتقط الرسائل والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا لعام ٢٠٢٠	١	١	١	١
٤٥- ورقة بحثية عن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا	١	١	١	١
٤٦- تقديم وثائق لاجتماعات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في مجالات التكنولوجيات الجديدة والابتكار، والبيئة والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر، وتغير المناخ، في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣	٠	٢	٢	٢

النواتج غير المقيسة كميا:

جيم- النواتج الموضوعية:

- التشاور وإسداء المشورة والدعوة: استعراض قوانين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ووثائقها ومبادراتها المتعلقة بالتعدين؛ استعراض سياساتي لقضايا وخيارات الرؤية القطرية للتعدين على الصعيد الوطني؛ حوار كبار الخبراء بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ فعالية سياساتية رفيعة المستوى بشأن الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي في أفريقيا المؤتمر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا لعام ٢٠٢٠؛ محادثات المناخ في أفريقيا لجمع مساهمات من أصحاب المصلحة الأفريقيين بشأن مصالح القارة في خطابات الحوكمة المناخية العالمية، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وثائق لاجتماعات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في مجالات من مثل التكنولوجيات الجديدة والابتكار، والبيئة والموارد الطبيعية، والاقتصاد الأخضر، وتغير المناخ، في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

دال- النواتج في مجال الاتصال:

- **المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط:** تحديث وتعهد المواقع الشبكية ومنصات وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا (www.climdev-africa.org)، والبحوث المناخية من أجل التنمية في أفريقيا

	المقررة ٢ ٢٠٢٠	المقررة ٢ ٢٠١٩	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢ ٢٠١٨
النواتج				

(www.climdev-africa.org/cr٤d/)، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة (www.uneca.org/arfsd٢٠١٩)، والمركز الأفريقي للسياسات المناخية (www.uneca.org/acpc)

البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ألف- الهدف

٦-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تنمية شاملة للجميع ومستدامة في أفريقيا

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

تسخير العائد الديمغرافي في أفريقيا عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين

في عام ٢٠١٨، بعد تلقي طلبات من نيجيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا للحصول على الدعم في مجال القدرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات القطاعية، بدأ البرنامج الفرعي باتباع نهج متعدد الجوانب يستفيد من وظائفه الأساسية الثلاث لتلبية احتياجات البلدان المستهدفة في مجال وضع سياسات تستند إلى أدلة. وبشكل ملموس، تمشيا مع وظيفته كمركز تفكير، وضع البرنامج الفرعي منتجات معرفية مثل تحليلات الحالة الخاصة بكل بلد التي تحدد المشاكل الرئيسية وقدم حلولا ودليلا تشغيليا يوجّه الدول الأعضاء لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات الوطنية والقطاعية ذات الصلة. ووضع البرنامج الفرعي مشروعاً، بعنوان *''تسخير العائد الديموغرافي عبر المساواة بين الجنسين''* ، بالشراكة مع البرامج الفرعية ٤ و٧ و٩ وكان يهدف إلى تسخير الإمكانات التي يتيحها العائد الديمغرافي والمساواة بين الجنسين لتحقيق التنمية المستدامة.

وتمثل التحدي في محدودية قدرة الدول الأعضاء على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية وتقليص الفجوات بين الجنسين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يعوق قدرتها على تسخير العائد.

وفي ضوء ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، في عام ٢٠٢٠، باستحداث أدوات للسياسة العامة، تشمل لوحة متابعة إحصائية ومؤشرا موجزا لمساعدة بلدان محددة على رصد ما تحرزه من تقدم في مجال تعميم المنظور الجنساني. وسيُقدَّم دعم تقني وخدمات استشارية للحفاظ على الزخم في هذا المجال وستنظم منتديات وطنية وإقليمية وحلقات تدريب وطنية بغية بناء القدرات وإتاحة منبار للبلدان للتعلم من البلدان الأفريقية الأخرى، وكذلك من بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ووُضع مشروع البرنامج الفرعي ٦ بالشراكة مع البرامج الفرعية ٤ و٧ و٩، وهو يعزز دور اللجنة الاقتصادية كميسر للحوار فيما بين هيئات الأمم المتحدة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تعميم المنظور الجنساني في سياساتها القطاعية ولتضييق الفجوات الجنسانية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تسخير العائد الديمغرافي.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها اعتماد ثلاث دول أعضاء استراتيجيات في سبيل تعميم المنظور الجنساني في السياسات القطاعية، على النحو المبين في الشكل.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

جيم- نواتج الفترة ٢٠١٨ —٢٠٢٠

S.26.8 ترد في الجدول أدناه النواتج المقررة والفعلية ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	*الفعلية* ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كميا:				
ألف- **تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:**				
وثائق الهيئات التداولية: (عدد الوثائق)			١	
١- تقرير مقدَّم إلى دورة لجنة المسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية عن عمل البرنامج الفرعي			١	
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدتها ثلاث ساعات)			٤	
٢- دورة لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية التي تعقد كل سنتين			٤	
باء- **إنتاج المعارف وتبادلها:**				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	٦	٦	٧	٤
٣- مشروع بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية في البلدان التي تطلب الخدمات الاستشارية التقنية، مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة	١	١	٣	١
٤- مشروع بشأن دور المرأة في حالات ما بعد النزاع وبناء السلام من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على كفالة مشاركة متساوية للمرأة في صنع القرار	٠	٠	٠	١
٥- مشروع متعلق بوضع مؤشر أفريقي للمسائل الجنسانية لتوفير أداة سياساتية منسق وحيدة منسقة ستيسر الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين	١	١	٠	٠
٦- مشروع بشأن البعد الجنساني للعائد الديمغرافي من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير العائد الديمغرافي وتحقيق المساواة بين الجنسين	١	١	١	١
٧- مشروع بشأن إدارة صندوق إعداد القيادات النسائية الأفريقية من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق زيادة عدد الأفريقيات مديرات الصناديق	١	١	١	١
٨- مشروع بشأن الاستعراض الذي يجرى كل ٢٥ سنة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الإبلا غ عن التزاماتها الدولية	١	١	١	٠

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
٩- مشروع متعلق بنوع الجنس والتعدين الحرفي والصغير النطاق: ربط البحوث مع حوكمة القطاع الاستخراجي، من أجل تعزيز قدرة صانعي السياسات على تلبية احتياجات المرأة العاملة في عمليات التعدين الحرفي والصغير النطاق وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل الدعوة ورصد العملية في هذا الصدد.	١	١	١	٠
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)	٣	٣	٤	١٣
١٠- حلقة عمل عن التقرير المتعلق بالمرأة الأفريقية من أجل إذكاء الوعي باستنتاجاته وتوصياته، وتعميم توصياته السياساتية في خطط عمل وزارات تنفيذية مختارة	٠	٠	١	١
١١- حلقة التقرير المتعلق بشأن مباشرة المرأة للأعمال الحرة من أجل إذكاء الوعي باستنتاجاته وتوصياته، وتعميم التوصيات السياساتية في خطط عمل وزارات تنفيذية مختارة.	٠	٠	١	٥
١٢- التدريب على الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل التركيز على المجالات ذات الأولوية لاتخاذ إجراءات سياساتية.	١	١	٢	٥
١٣- تدريب موظفي الإدارة الأفريقيين ذوي المستوى المتوسط ليصبحوا مدربين في مجال إدارة السياسات الجنسانية والاقتصادية من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء على تعميم المنظور الجنساني في عمليات إدارة السياسات الاقتصادية.	٢	٢	٠	٠
١٤- مشروع بشأن دور المرأة في حالات ما بعد النزاع وبناء السلام من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء المستهدفة على تعزيز مشاركة متساوية للمرأة في صنع القرار	٠	٠	٠	٢
المنشورات (عددها)	٠	٠	٢	١
١٥- التقرير المتعلق بالمرأة الأفريقية، صيغ في سياق مبادرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق القارة، التي تهدف إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات القطاعية لوزارات تنفيذية مختارة.	٠	٠	١	١
١٦- تقرير عن مباشرة المرأة للأعمال الحرة، سيعزِّز، بدراسته العلاقة بين التعليم ومباشرة المشاريع المنتجة، قدرةَ الدول الأعضاء على تعزيز إنتاجية رائدات الاعمال.	٠	٠	١	٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١	١	٤	٤
١٧- دليل تشغيلي بشأن إدماج المنظور الجنساني والعوائد الديمغرافية في الخطط الوطنية، من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير العائد الديمغرافي من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين	٠	٠	٠	١
١٨- مذكرة تقنية بشأن المسائل الجنسانية ومؤشر العائد الديمغرافي، من أجل تعزيز القدرة التقنية للبلدان المستهدفة في جهودها الرامية إلى رصد التقدم المحرز في مجال نوع الجنس وتحديد المجالات ذات الأولوية	٠	٠	٠	١
١٩- صحيفة وقائع عن المرأة في الحياة السياسية في أفريقيا ٢٠١٩، من أجل رفع مستوى الوعي في أوساط الإعلاميين، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومات بالنسبة المئوية للبرلمانيات والوزيرات في أفريقيا	٠	٠	٠	١
٢٠- موجز سياساتي عن مباشرة المرأة للأعمال الحرة في أفريقيا، من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدخال استراتيجيات ابتكارية من أجل زيادة إنتاجية رائدات الأعمال.	٠	٠	٠	١
٢١- مذكرات تقنية بشأن المؤشر الجنساني الأفريقي والدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على قياس الفجوات بين الجنسين وتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.	١	١	١	٠
٢٢- بحوث سياساتية بشأن المسائل الجنسانية وتغير المناخ في أفريقيا، من أجل تعميق تقدير الدول الأعضاء للعلاقة بين نوع الجنس والقابلية للتأثر وتغير المناخ، بغية تصميم تدخلات سياساتية فعالة	٠	٠	١	٠
٢٣- بحوث سياساتية بشأن المسائل الجنسانية والصناعات الاستخراجية في أفريقيا، من أجل تعميق فهم حوكمة قطاع التعدين الحرفي والصغير النطاق إدارة القطاع.	٠	٠	١	٠
٢٤- الوثيقة الختامية للمؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن الاستعراض الذي يجرى كل ٢٥ سنة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، من أجل تقديم استعراض من خمس سنوات للتقدم الذي أحرزته دول أفريقية في هذا الصدد	٠	٠	١	٠

النواتج غير المقيسة كميا:

جيم- النواتج الموضوعية:

- المساعي الحميدة: اجتماعات نظمت من أجل المشاورات الوزارية والمفاوضات المتعلقة بإعلان ومنهاج عمل بيجين
- المشاورات والمشورة والدعوة: تنظيم مناسبة خاصة بشأن اليوم الدولي للمرأة ٢٠٢٠ وحملة الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني ودعم الاجتماع الوزاري المعقود قبل اجتماع لجنة وضع المرأة

دال- النواتج في مجال الاتصال:

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تعهد وتوسيع نطاق منصات المعارف من أجل تبادل المعلومات والدعوة بشأن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحقوق الإنسان للمرأة، بغية تشجيع الحوار فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين وإذكاء الوعي بالخيارات السياساتية المحتملة.

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠

وسائط الإعلام والعلاقات الخارجية: نشر نشرات صحافية على الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي بشأن كل فعالية تستضاف أو تنظم، إلى جانب الاستخدام الفاعل لحسابات البرنامج الفرعي على وسائط التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

ألف- الهدف

٧-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا العنصر في التشجيع على إيجاد فرص عمل مستدامة للنساء والشباب في شمال أفريقيا

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى إيجاد فرص عمل

لقد سجلت أفريقيا أعلى نسبة بطالة في العالم. ويسجل الشباب، لا سيما الشابات، معدلات بطالة مرتفعة. ولا تزال نسبة العمالة إلى عدد السكان، التي تغيرت قليلاً على مر السنين، واحدة من أدنى المعدلات في القارة. ففي عام ٢٠١٧، بلغ معدل مشاركة القوة العاملة في شمال أفريقيا ٤١,٣ في المائة مقابل متوسط قاري بلغ ٥٩,٣ في المائة. وبلغ معدل بطالة الشباب ٢٩,٥ في المائة أما بالنسبة إلى الشابات المتعلمات فإن الأرقام أسوأ، حيث تعاني حوالي ٤٠ في المائة من هؤلاء النساء من البطالة. وتزداد الحالة تعقيدا بسبب المعدلات المنخفضة في إنتاجية العمل، وبيئات الأعمال العدائية، واتساع القطاع غير الرسمي وعدم التوافق بين مهارات الباحثين عن عمل واحتياجات سوق العمل. وينجم عن البطالة تفاوت في الدخل وأشكال أخرى من التفاوتات، ويمكن أن تؤدي إلى اضطرابات مدنية، كما يتضح من القلاقل السياسية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة دون الإقليمية في السنوات الأخيرة.

وإدراكا لتحديات ارتفاع معدلات البطالة وآثاره المحتملة، أجريت ضمن هذا العنصر بحوث في هذا المجال عام ٢٠١٨ سلطت الضوء على العوامل التي أدت إلى تفاقم معدلات البطالة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك رداءة الحوكمة، وانعدام الكفاءة في تخصيص الموارد، وضعف ديناميات سوق العمل، والبيئات غير المواتية للأعمال التجارية، والافتقار إلى استراتيجيات وسياسات منسقة بشأن التعليم، والحصول على التمويل، والقطاع غير الرسمي، والتصنيع، والتنويع الاقتصادي. وسلطت البحوثُ الضوء أيضا على تدني الوعي في أوساط صانعي السياسات بأوجه الترابط فيما بين السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز عمالة

الشباب والنساء، التي تجب معالجتها من خلال برامج بناء القدرات والخدمات الاستشارية لفائدة صانعي السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع العمالة.

وفي عام ٢٠١٩، واستجابة لهذه التحديات، عقد البرنامج الفرعي الحوار الإقليمي بشأن العمل في شمال أفريقيا، الذي ضم كبار الشخصيات من القطاعين العام والخاص، والجامعات والمجتمع المدني من البلدان السبعة في المنطقة دون الإقليمية من أجل تعميق فهمها للثغرات في استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال تعرقل دينامية بيئة الأعمال التجارية التي يمكن أن تُؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدين في المنطقة. وتم تنظيم الحوار بالشراكة مع البرامج الفرعية ١ و٦ و٩، وبالتعاون الوثيق مع مؤسسات دولية، منها منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وعمقت المشاورات مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمصرف الأوروبي للاستثمار ومعهد بروكينغز، بدورها فهم العناصر الأساسية التي يمكن أن تشكل أساس نهج ابتكاري لجذب الاستثمار، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وخلق فرص عمل تقوم على استقرار الاقتصاد الكلي، واستحداث أدوات تمويل ابتكارية، والتشجيع على قيام بيئة مواتية للأعمال التجارية. واستخدم البرنامج الفرعي الحوار الإقليمي لترتيب أولويات مجالات التدخل وتطوير المعارف بشأن الاستراتيجيات والسياسات التي لها ترابطات دينامية من أجل تنشيط إيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا وما وراءها. وبالعمل بشكل وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ستقوم اللجنة بوضع أدلة منهجية، ومجموعات أدوات، ومواد تدريبية من أجل الاستفادة من النتائج في بلدان جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وفي جميع أنحاء أفريقيا.

وتمثلت التحديات التي تم تحديدها في محدودية القدرة في المنطقة على تقدير الروابط المتداخلة وبناء منظومة أكثر ابتكارا تشجع على التوظيف، لا سيما بالنسبة للشباب والنساء.

وفي ضوء ذلك، ستقدم دورات تدريبية وخدمات استشارية حسب الطلب اعتباراً من عام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٠، يستفيد منها ٢٨ من واضعي السياسات من سبعة بلدان من شمال أفريقيا، هي تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا، من أجل تعزيز قدرتها على تحديد الثغرات السياساتية ووضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المناسبة الرامية للحد من البطالة وضمان تكافؤ الفرص للشباب والنساء.

وإضافة إلى ذلك، ستُنفذ أنشطة محددة الهدف من قبيل برامج بناء القدرات والخدمات الاستشارية لواضعي السياسات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في قطاع التوظيف، بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية ٢ و٣ و٤ و٦ و٩ من أجل تعزيز بيئة الأعمال التجارية وديناميات سوق العمل التنويع الاقتصادي بتعاون وثيق. وستجري صياغة ورقات سياساتية وتدار حوارات سياساتية على الصعيد الإقليمي.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في زيادة قدرات واضعي السياسات في بلدان شمال أفريقيا على تحديد الفجوات واقتراح حلول ابتكارية لإيجاد فرص العمل.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها تدريب معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط ٢٨ من واضعي السياسات من ٧ بلدان ويمنحهم شهادات، على النحو المبين في الشكل.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

جيم- نواتج الفترة ٢٠١٨ —٢٠٢٠

S.26.9 ترد في الجدول أدناه النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كميا:				
ألف- **تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:**				
وثائق الهيئات التداولية: (عدد الوثائق)	٤	٤	٤	٤
١- تقرير إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	١	١	١	١
٢- لمحة دون إقليمية عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية يتعين إعدادها للدول الأعضاء	١	١	١	١
٣- الخطط الإقليمية والدولية وسائر المبادرات الخاصة التي يتعين إعدادها للدول الأعضاء	١	١	١	١
٤- تقرير سنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا يتعين على الدول الأعضاء إعداده	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدتها ثلاث ساعات)	١١	١١	١١	١١
٥- دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	١١	١١	١١	١١
باء- **إنتاج المعارف وتبادلها:**				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	–	–	١	١
٦- مشروع لتنفيذ خطة عمل منطقة المغرب العربي لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية	–	–	١	–
٧- مشروع العمالة من أجل بناء قدرات كبار صانعي السياسات من بلدان شمال أفريقيا بشأن صياغة الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها من أجل تعزيز عمالة الشباب والمرأة	–	–	–	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)	٤	٤	٨	١٢
٨- المنتدى الإنمائي لشمال أفريقيا	–	–	٢	–
٩- ندوة دولية بشأن التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا	٤	٤	٤	٤
١٠- تدريب صانعي السياسات على سياسات العمالة	–	–	–	٨
١١- منتدى العمالة			٢	
المنشورات (عددها)	٦	٦	٤	١
١٢- موجز قطري: ليبيا	١	١	–	–
١٣- موجز قطري بشأن التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع – الجزائر	١	١	–	–
١٤- السياسة المالية من أجل تمويل التنمية المستدامة في شمال أفريقيا			١	
١٥- أدوات لتحليل إحصاءات العمالة			١	
١٦- ثورة البيانات في شمال أفريقيا	١	١	–	–
١٧- جودة المؤسسات والتحول الهيكلي	١	١	–	–
١٨- تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي	١	١	–	–
١٩- سلاسل القيمة الإقليمية	١	١	–	–
٢٠- تيسير التجارة	–	–	١	–
٢١- إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ			١	–

النواتج	*المقررة ٢٠١٨*	*الفعلية ٢٠١٨*	*المقررة ٢٠١٩*	*المقررة ٢٠٢٠*
٢٢- العمالة				١
المواد التقنية (عدد المواد)	٠	٠	٢	٣
٢٣- ورقة سياساتية لدعم صانعي القرارات في مجال العمالة	–	–	–	١
٢٤- ورقة سياساتية لدعم صانعي القرارات في مجال الجودة المؤسسية والتحول الهيكلي	–	–	١	
٢٥- ورقة سياساتية لدعم صانعي القرارات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ	–	–	–	١
٢٦- ورقة سياساتية بشأن تمويل القطاع الخاص (ستصدر بالتعاون مع مراكز بحث في شمال أفريقيا)			١	
٢٧- ورقة سياساتية لدعم صانعي القرارات وتشجيع إشراك القطاع الخاص في المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة	–	–	–	١
النواتج غير المقيسة كميا:				
جيم- **النواتج الموضوعية:**				
التشاور وإسداء المشورة والدعوة				
تقديم خدمات استشارية لموريتانيا لتيسير إعداد التقرير الوطني الطوعي، وللمغرب بخصوص الاختلالات في تخصيص الموارد، ولموريتانيا والسودان من أجل تيسير تنفيذ نظاميهما للحسابات القومية، ولموريتانيا في مجال الإحصاءات الاجتماعية، وللجزائر والمغرب وتونس من أجل تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ مشاورة دون الإقليمية، من خلال آلية التنسيق دون الإقليمي، من أجل تنسيق جهود الشركاء الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز في هذا الصدد؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن العمالة؛				
واجتماعات تشاورية بشأن جودة المؤسسات والتحول الهيكلي، وثورة البيانات في شمال أفريقيا، وتيسير التجارة، وإدارة المخاطر المناخية				
دال- النواتج في مجال الاتصال:				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				
وحدة إدارة العلاقة مع العملاء لإدارة المعارف من أجل تيسير نشر المنشورات لدى أصحاب المصلحة والشركاء الخارجيين المعنيين				

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

ألف- الهدف

١٤-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا العنصر في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والتكامل الإقليمي في غرب أفريقيا

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

قطع الصلة بالاتجاهات الديمغرافية الحالية في غرب أفريقيا

بحلول نهاية عام ٢٠١٨، قطعت النيجر عامين من تنفيذ خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل ٢٠١٧ – ٢٠٢١. الهدف الرئيسي من هذه الخطة هو التوقف عن اتباع نهج العمل المعتاد من خلال معالجة مشكلة الفقر في المناطق الريفية، حيث يعيش٨٠ في المائة من سكان البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، حددت الاتجاهات الديمغرافية الحالية باعتبارها التحدي الرئيسي الذي تواجهه مساعي التغلب على الفقر وضمان التنمية المستدامة. فقد بلغ النمو السكاني في النيجر ٣,٩ في المائة، في حين بلغت

معدلات الخصوبة ٧,٦ أطفال لكل امرأة. وعلى وجه الإجمال، بلغت نسبة الفتيات اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة ٧٦,٣ في المائة من الفئة العمرية ٢٠ – ٢٤. وتعد هذه المؤشرات الثلاثة من بين أعلى المعدلات في العالم. وإذا استمرت المعدلات الحالية فسيتضاعف عدد السكان خلال الـ ١٨ سنة القادمة. ولا تختلف المشاكل الديمغرافية التي تواجهها النيجر عن تلك التي تشهدها بلدان غرب أفريقيا الأخرى، التي تمثل مجتمعة حوالي ٣٠ في المائة من مجموع السكان في القارة.

وفي عام ٢٠١٨، قدم العنصر ٢ من البرنامج الفرعي، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، خدمات استشارية للنيجر بشأن تأثير النمو السكاني، لا سيما على البيئة واتجاهات الهجرة. وقد ساهم ذلك في تنقيح الإطار الاستراتيجي للسكان في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي الدعم التقني لتحسين الحالة المدنية في النيجر. وأدى ذلك إلى صياغة الإطار القانوني للبلاد بشأن الحالة المدنية.

ويتمثل التحدي في أن معظم البلدان في هذه المنطقة لم تتمكن بعد من جني فوائد العائد الديمغرافي المتمثلة في زيادة إنتاجية النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع، الأمر الذي يعود بصفة رئيسية إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات. ومن ثم، فإن الحالة تؤثر في السياسات السكانية والاقتصادية، بالنظر إلى بنية السكان العمرية المتغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن غرب أفريقيا هي إحدى المناطق دون الإقليمية الأكثر تأثرا بالهجرة، ويعود ذلك في جزء منه إلى التصحر، وتدهور الأراضي والجفاف وهي عوامل تؤدي دورا رئيسيا في تشجيع موجات الهجرة داخل المنطقة أو خارجها.

وفي ضوء ذلك، يخطط العنصر ليقدم، في عام ٢٠٢٠، تحليلات للسياسات العامة، وتعزيز قدرات دوله الأعضاء، وبناء توافق الآراء والدعوة إلى تسريع الجهود لتحقيق مواءمة أفضل بين السياسات السكانية والخطط الإنمائية الوطنية. ومن المتوقع أن يستقطب العنصر، عبر تركيزه على تسخير الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية، العدد اللازم من المهارات والمواهب القادرة على معالجة التحولات الديمغرافية التي تواجهها الدول الأعضاء والآثار المترتبة عليها في مجال التنمية المستدامة. ومن المتوخى أن تغطى الأنشطة التي سيضطلع بها المكتب طائفة واسعة من المسائل، تشمل ديناميات الأسرة، والهجرة والمهاجرين، والصحة والوفيات، والشيخوخة والظروف المعيشية والديمغرافيا التاريخية، والحالة المدنية، والشؤون الجنسانية وتمكين الشباب، والسلم والأمن.

وانطلاق من عمل العنصر على هذا المجال المواضيعي سينصب تركيز اللجنة الاقتصادية على العلاقة بين الديناميات الديمغرافية والتنمية، وهو ما يتيح فرصة فريدة لأصحاب المصلحة باستغلال الميزة النسبية للجنة لإجراء تحليلات وبحوث بشأن القضايا الديمغرافية من خلال منظور الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد، أظهرت بعض التحليلات

بالفعل أنه يتوجب على أفريقيا التصدي لهذه المسائل. فعلى سبيل المثال، أظهر عمل اللجنة عن تكلفة الجوع في أفريقيا أن التكاليف السنوية المرتبطة بتوقف النمو لدى الأطفال تبلغ ما يتراوح بين ١,٩ و١٦,٥ وفي المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان. فضلا عن ذلك، شددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في طبعة عام ٢٠١٧ من تقريرها الاقتصادي عن أفريقيا، على أن الحد من الفوارق بين الجنسين وتعزيز سبل حصول المرأة على الفرص الاقتصادية يمكنه أن يولد قدرا كبيرا من الإنتاجية والمكاسب الاجتماعية في أفريقيا.

وسيتيح ذلك للعنصر الدعوةَ إلى التعاون مع مختلف الجهات المعنية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وإقامة شراكات معها. ويعتزم العنصر التماس مشاركة المؤسسات الأكاديمية، والكيانات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى المعروفة بإسهاماتها الكبيرة في مجال الديناميات الديمغرافية.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها زيادة عدد المسؤولين الذي يتلقون تجريبا في مجال الديناميات السكانية، والعمل على التأثير في عمليات صياغة السياسات العامة و/أو إعادة ضبطها على الصعيدين الوطني بالنظر إلى الأوليات، حسب زيادة قدرة الكفاءات.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف الذي يتوخاه العنصر.

جيم- النواتج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

S.26.10 ترد في الجدول التالي النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كمياً:				
ألف- **تيسير الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات هيئات الخبراء**				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢	٢
١- التقارير المقدمة إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي	١	١	١	١
٢- تقرير سنوي عن تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية المتفق عليها وعن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الجلسات (عدد الجلسات التي تدوم ثلاث ساعات)	٨	٨	٨	٨
٣- الدورة السنوية للجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا	٨	٨	٨	٨
باء- توليد المعرفة ونقلها:				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	١	١	٠	١
٤- مشروع خاص بتعزيز القدرة المؤسسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية/المنظمات الحكومية الدولية والبلدان في مجال الإحصاءات والتنمية	١	١	٠	٠

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
٥- مشروع يتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية/المنظمات الحكومية الدولية والبلدان للاستفادة من الديناميات الديمغرافية لتحقيق التنمية في غرب أفريقيا	–	–	–	١
الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)	٩	٩	٦	١٤
٦- حلقة عمل لمراكز التفكير بشأن القضايا المتصلة بتنمية غرب أفريقيا: فرص وتحديات الديناميات الديمغرافية في غرب أفريقيا	٩	٩	٦	٩
٧- التدريب لأغراض تعزيز قدرات الدول الأعضاء في تسخير الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية	–	–	–	٥
المنشورات (عدد المنشورات)	٦	٤	٦	٤
٨- المنشورات المتعلقة بالدراسات القطرية	٥	٣	٤	٣
٩- منشور بشأن ثورة البيانات لدعم رصد أهداف التنمية المستدامة	–	–	٢	–
١٠- منشور عن التحول الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي في غرب أفريقيا	١	١		١
المواد التقنية (عدد المواد)	١	١	١	١
١١- موجزات سياساتية بشأن التحول الاقتصادي والاجتماعي المستدام في غرب أفريقيا	١	١	١	–
١٢- المواد التقنية بشأن **تسخير** الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية				١

النواتج غير المقيسة كمياً

جيم- النواتج الموضوعية:

- التشاور وإسداء المشورة والدعوة

الخدمات الاستشارية بشأن الإحصاءات، والتكامل الإقليمي، و**تسخير** الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا

دال- النواتج في مجال الاتصال:

- برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار **إطلاق** المنشورات

الفعاليات الخاصة، **وإطلاق** المنشورات الرئيسية والمنشورات الأخرى؛ الاجتماع السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي لغرب أفريقيا فيما يتعلق بالدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له، الذي يرمي إلى تجنب الازدواجية في الجهود وإيجاد تآزر فيما بين أصحاب المصلحة في التنمية

- العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

البلاغات وغيرها من مواد الاتصال المقدمة لوسائط الإعلام

- المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة

صيانة المواقع الشبكية، ومنابر وسائط التواصل الاجتماعي، ومجتمعات الممارسة والمحتوى المتعلق بها

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

ألف- الهدف

٣-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الاقتصادي في وسط أفريقيا

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

زيادة التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا

في ٢٠١٨، أقرت حكومة تشاد، بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المخطط العام للتصنيع والتنويع الاقتصادي. يزود هذا المخطط العام تشاد بأداة سياساتية متكاملة وشاملة لتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد سعيا لبلوغ مرتبة البلدان المتوسطة الدخل، بحيث يكون لديها اقتصاد متنوع يتمتع بالقدرة التنافسية والقدرة على الصمود وعلى اختراق سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

ويتطلب نجاح المخطط قدرات قوية في مجال وضع المشاريع وصياغتها. ومن الشروط الرئيسية الأخرى المطلوبة إدخال تحسينات في بيئة الأعمال التجارية، وتعزيز سُبل الحصول على التمويل، ونمو الإنتاجية، وإيجاد ما يكفي من الحيز المالي للقيام باستثمارات طويلة الأجل من أجل تحفيز التصنيع والتنويع الاقتصادي، مع الحرص في الوقت ذاته على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال اتخاذ تدابير على الأجل القصير. ومن أجل تفعيل المخطط العام، أجريت الدراسات التشخيصية اللازمة للنمو، وتحليل سلاسل القيمة فضلا عن دراسات أخرى، وهو ما ساعد على تحديد الركائز الاقتصادية الرئيسية والعناصر التمكينية للتنويع الاقتصادي في البلد. وشملت هذه العناصر الأعمال التجارية الزراعية، وتربية المواشي مع التركيز على صادرات اللحوم والجلود، وتسخير الطاقات والتكنولوجيات المتجددة في الأراضي القاحلة، وإنشاء التكتلات وبزوغ اقتصاد المعرفة.

وتتماشى الخطة الرئيسية والخيارات الاستراتيجية بشأن الزراعة في المناطق القاحلة والطاقة المتجددة مع المبادرات الرئيسية لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، من أجل تسخير الطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ والزراعة المستدامة. وإلى جانب ذلك، وقع الاختيار على التصنيع الأخضر بوصفه المسار المفضل لزيادة حصة المنتجات المصنعة من إجمالي الصادرات وتقليص انبعاثات غازات الدفيئة. ويشرح المخطط العام دور المراكز الحضرية في التنويع الاقتصادي كما يدرج هذا الدور في مختلف جوانب الخطة. وقد أنجز هذا العمل بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية رقم ٢، و٣، و ٦ و ٩ للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وبعد عامين من اعتماد توافق آراء دوالا، يتزايد الاعتراف بالعنصر باعتباره مركز امتياز معني بقضايا التنويع الاقتصادي. ويتجلى هذا في الإفادات الصادرة عن العديد من أصحاب المصلحة، كما يتجلى من خلال العدد المتزايد من طلبات المساعدة والدعم المتلقاة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية. وقد التمست مؤسسات مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي مساعدة ومشورة العنصر في صياغة الاستراتيجيات الإقليمية الخاصة بها في وسط أفريقيا. وأخذ البنك الدولي في الاعتبار المشورة المقدمة له فيما يتصل باستراتيجيته الإقليمية واعتمد التنويع الاقتصادي كإحدى أولوياته.

وبالمثل، اعترفت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية بدور العنصر وسعت لإدراج مساهمته في برامج عملها فضلا عن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج التي تحققت في حالة تشاد دفعت العديد من الحكومات مثل الكونغو، وغينيا الاستوائية وغابون إلى جانب الجماعة الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى أن تطلب من اللجنة الاقتصاديةوضع الاستراتيجيات وغيرها من مخططات التنويع الاقتصادي ذات الصلة.

وفي ضوء ذلك، سيقوم العنصر، في عام ٢٠٢٠، بدعم الجماعتين المذكورتين إلى جانب الكونغو، وغينيا الاستوائية، وغابون في وضع استراتيجيات للتنويع الاقتصادي تشمل الاقتصاد الرقمي بوصفه وسيلة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصادات المحلية، وسوف يقدم الدعم في مجال تنمية القدرات من أجل تحقيق هذه الغاية. وسيستند هذا الدعم إلى الدروس المستخلصة من عملية صياغة المخطط العام لتشاد ومن نتائج الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في مالابو.

ويستوجب تحقيق التنويع الاقتصادي في وسط أفريقيا دعم تكامل السياسات عبر كافة أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيجري الاضطلاع بجميع الأنشطة الواردة أعلاه بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المعنية من أجل الاستفادة من الخبرات الواسعة والمتنوعة لأسرة الأمم المتحدة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا التعلم من نظم التقييم المتنوعة المتبعة والتوصيات المترتبة عنها على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وسوف تظهر النتيجة المتوقعة مدى التقدم المحرز نحو التحقيق الجماعي للهدف الذي يتوخاه العنصر.

وسيعمل العنصر، في عام ٢٠٢٠. على تيسير زيادة حجم التجارة في القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمة السلع المصنعة في إجمالي الصادرات في أفريقيا الوسطى، ومن ثم الحد من الضعف العام للاقتصادات المحلية إزاء صادرات النفط. وسترتفع حصة التجارة فيما بين بلدان وسط أفريقيا من ١,٧ في المائة (٢٠١٦) إلى ٣ في المائة.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

جيم- النواتج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

S.26.11 ترد في الجدول التالي النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج الكمية:				
ألف- تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٣	٣	٣	٣
١- التقرير السنوي عن أعمال مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا	١	١	١	١
٢- تقرير مرحلي عن الخطط الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية	١	١	١	١
٣- تقرير عن تنفيذ المبادرات دون الإقليمية في وسط أفريقيا	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي تدوم ثلاث ساعات)	١٢	١٢	١٢	١٢
٤- الدورة السنوية للجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا	٨	٨	٨	٨
٥- تطوير الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا: تجاوز الحلقات المفقودة	٢	٢	٠	٠
٦- الدفع باتجاه التصنيع القائم على الموارد: تسخير الحيز المالي من أجل التصنيع في وسط أفريقيا	٢	٢	٠	٠
٧- منطقة التجارة الحرة القارية ووسط أفريقيا: تعزيز المواءمة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	٠	٠	٢	٠
٨- التمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التخطيط الإنمائي: أدلة من وسط أفريقيا	٠	٠	٢	٠
باء- توليد المعرفة ونقلها:				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
٩- برنامج دعم التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي	١	١	١	١
الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والزمالات والفعاليات التدريبية (عدد الأيام)	٣٠	٣١	٣٥	٣٦
١٠- ندوة عن التنويع الاقتصادي	٠	١	٠	١
١١- حلقة عمل بشأن النماذج وأدوات التنبؤ الخاصة بالتنويع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	٥	٥	١٠	١٠
١٢- دورة تدريبية بشأن صكوك التجارة والوصول إلى الأسواق	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	٤	٨	٤
١٣- موجزات قطرية (التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع)	١	١	٥	٣
١٤- تطوير الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا: تجاوز الحلقات المفقودة	١	١	٠	٠
١٥- الدفع باتجاه التصنيع القائم على الموارد: تسخير الحيز المالي من أجل التصنيع في وسط أفريقيا	١	١	٠	٠
١٦- منطقة التجارة الحرة القارية ووسط أفريقيا: زيادة التنسيق داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	١	٠	١	٠
١٧- دراسة أساسية بشأن موضوع اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية	٠	١	١	١
١٨- التمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التخطيط الإنمائي: أدلة من وسط أفريقيا	٠	٠	١	٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٤	٤
١٩- موجز سياساتي بشأن القضايا الناشئة في وسط أفريقيا	٠	٠	١	١
النواتج غير المقيسة كمياً				
جيم- النواتج الموضوعية:				
التشاور وإسداء المشورة والدعوة: الحوار السياساتي الرفيع المستوى، واجتماعات آلية التنسيق دون الإقليمية لوسط أفريقيا قاعدة البيانات والمواد الفنية الرقمية الأخرى: موجزات إلكترونية عن الأنشطة الرئيسية للمكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا				
دال- النواتج في مجال التواصل:				
• برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: فعالية خاصة بشأن التحول الهيكلي في وسط أفريقيا				

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء أفرقة التعلم من الأقران ورعايتها ومجالات العمل المواضيعية لجماعات الممارسة				

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

دال- الهدف

١-١٥ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا العنصر في تحقيق مزيد من التكامل الإقليمي والترويج لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية

هاء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا: ترجمة الرؤية إلى عمل

في عام ٢٠١٨ كان العنصر من بين أكبر الداعين للتكامل الإقليمي والتصنيع من خلال التجارة. جرت، في الاجتماعات السنوية للجنة الخبراء الحكومية الدولية للعنصر واجتماعات أفرقة خبرائه المخصصة، مناقشة القضايا الرئيسية المتمثلة في التكامل الإقليمي والمسائل المتعلقة بالتجارة.

ويبعث الحدث التاريخي المتمثل في التوقيع على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كيغالي في آذار/مارس ٢٠١٨ على الأمل في إنشاء سوق متكاملة حقا في جميع أنحاء المنطقة، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية. سعيا لتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تم تنظيم الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية في إطار البرنامج الفرعي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بشأن موضوع ''تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا: ترجمة الرؤية إلى عمل''، وذلك بغرض مناقشة الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الاتفاق التكميلي للسياسات التجارية الأوسع نطاقا. وجرى، على هامش اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لعام ٢٠١٨، عقد اجتماعات لأفرقة خبراء مخصصة تناولت تيسير التجارة، والقيود المتعلقة بميزان المدفوعات، والتجارة في الخدمات وأمن الطاقة.

ولا تزال الجماعات الاقتصادية الإقليمية في شرق أفريقيا تعاني من محدودية القدرة التقنية والموارد البشرية. وفي هذا السياق يبقى تحدي واحد هو تعميق التعاون مع جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة من أجل تعزيز التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا.

وثمة تحد موازٍ يتمثل في تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لكي تتمكن من التصديق على الاتفاق وتنفيذه.

وفي ضوء ذلك، سيتخذ العنصر العديد من الإجراءات لتعميق التدخلات من قبيل: (أ) العمل على تقديم الخدمات التقنية والاستشارية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في هذه الركائز الثلاث (تحرير التجارة في البضائع، والتجارة في الخدمات وحرية تنقل الأشخاص). وعلى وجه التحديد، سيعرض العنصر الفرص والتحديات الناشئة عن تنفيذ الاتفاق في منشور يحمل عنوان ''تنفيذ الاتفاق في شرق أفريقيا: ترجمة الرؤية إلى عمل''؛ (ب) وتنظيم منتديات وطنية وإقليمية بشأن الاتفاق بالتشاور والتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والبرنامج الفرعي ٢ للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة، بهدف الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة نوع الدعم الذي قد يحتاجون إليها أثناء عمليتي التصديق على الاتفاق وتنفيذه؛ (ج) وتيسير وضع أسس لمقارنة الأداء على الصعيد الإقليمي من خلال الموجز دون الإقليمي، الذي سيشكل المنشور الرئيسي للعنصر ووثيقة مرجعية تمهِّد الطريق لتنفيذ الاتفاق وتتناول شتى المسائل العابرة للحدود التي تواجه منظومة الأمم المتحدة في شرق أفريقيا؛ (د) وسيعمل أيضا على قضايا الاقتصاد الأزرق والمسائل المتصلة بالاتفاق، بما في ذلك الاستخدام المستدام للمجاري المائية.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في زيادة الالتزام بتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة فيما بين بلدان المنطقة على نطاق شرق أفريقيا.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها تصديق ٣ من بين بلدان شرق أفريقيا السبعة على الاتفاق.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف.

واو- النواتج للفترة ٢٠١٨—٢٠٢٠

S.26.12 ترد في الجدول التالي النواتج المقررة والفعلية ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠

النواتج المقيسة كميا:

ألف- تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢	٢
١- التقارير المقدمة إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا	١	١	١	١
٢- التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شرق أفريقيا	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي تدوم ثلاث ساعات)	٨	٨	٨	٨
٣- دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا	٨	٨	٨	٨
باء- توليد المعرفة ونقلها:				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)			١	
٤- مشروع بشأن السياحة المستدامة في شرق أفريقيا			١	
الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)[٦]	١٥	١٥	١٥	١٨
٥- تمويل السياحة المستدامة في شرق أفريقيا	٣	٣	–	–
٦- الطاقة والتصنيع في شرق أفريقيا	٣	٣	–	–
٧- معالجة القيود المتعلقة بميزان المدفوعات في شرق أفريقيا	٣	٣	–	–
٨- التكامل الإقليمي والتجارة في شرق أفريقيا	٣	٣	٩	٩
٩- العمالة والنمو الشامل: مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	–	–	٣	–
١٠- التماسك الاجتماعي في سياق النزعة الإقليمية المنفتحة	–	–	٣	–
١١- التجارب المستفادة من شرق أفريقيا في مجال السياسات العامة للاقتصاد الأزرق	–	–	–	٣
١٢- حسابات السياحة الفرعية في شرق أفريقيا	٣	٣	–	٣
١٣- الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التجارة في الخدمات في شرق أفريقيا				٣
١٤- برنامج الزمالات للاقتصاديين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال التكامل الإقليمي والتجارة	١	١	١	١
المنشورات (عدد المنشورات)	٧	٧	٤	٦
١٥- الموجز الإقليمي	١	١	١	١
١٦- موجز قطري بشأن التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع (إثيوبيا)	١	١	–	–
١٧- تمويل السياحة المستدامة في شرق أفريقيا	١	١	–	–
١٨- الطاقة والتصنيع في شرق أفريقيا	١	١	–	--
١٩- معالجة القيود المتعلقة بميزان المدفوعات في شرق أفريقيا	١	١	–	–
٢٠- التكامل الإقليمي وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا	١	١	١	١
٢١- العمالة والنمو الشامل للجميع: مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	–	–	١	–
٢٢- التماسك الاجتماعي في سياق النزعة الإقليمية المنفتحة	–	–	–	١
٢٣- التجارب المستفادة من شرق أفريقيا في مجال السياسات العامة للاقتصاد الأزرق	–	–	–	١
٢٤- حسابات السياحة الفرعية في شرق أفريقيا	١	١	–	١
٢٥- الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التجارة في الخدمات في شرق أفريقيا				١
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٣	٣
٢٦- موجزات سياساتية وورقات بحثية بشأن المسائل ذات الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في شرق أفريقيا	٣	٣	٣	٣

[٦] وحدة القياس المستخدمة في برنامج الزمالات في إطار هذه الفئة الفرعية هي عدد الزملاء بدلاً من عدد أيام العمل التي سيقضيها الزملاء في اللجنة.

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠

النواتج غير المقيسة كمياً

جيم- النواتج الموضوعية:

• التشاور وإسداء المشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية، بناء على الطلب، بشأن المسائل المؤسسية والقطاعية لدعم النمو الشامل والتحول الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا، وآلية التنسيق دون الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي كمنتدى تشاوري دون إقليمي يهدف إلى تنسيق جهود الشركاء من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية الأخرى: موجزات إلكترونية عن الأنشطة الرئيسية للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

دال- النواتج في مجال التواصل:

برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار المنشورات

• المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة

البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

ألف- الهدف

١-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا العنصر الفرعي في تحقيق التصنيع الشامل للجميع من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

تسريع التصنيع في الجنوب الأفريقي

في عام ٢٠١٨، كمتابعة للدعم التقني الذي قدمته اللجنة في السابق وأفضى إلى صياغة واعتماد استراتيجية وخارطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٥ — ٢٠٦٣) في عام ٢٠١٥ وخطة عملها في عام ٢٠١٧، جرى وضع واعتماد الصكوك التالية: رؤية التعدين الإقليمية؛ ونموذج تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دورها في التصنيع؛ ومراجعة مهارات قطاع التعدين في الجنوب الأفريقي؛ وإطار حقوق الملكية الفكرية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على منتدى أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي؛ وقد تم تحقيق هذه الأطر من خلال وضع تصور للعمليات، وإعداد ورقات معلومات أساسية ودراسات تحليلية، وتوفير الدعم التقني، وعقد مشاورات وطنية وإقليمية وتقديم الخدمات إليها، وتعبئة الموارد.

وتمثل التحدي في بطء وتيرة مواءمة استراتيجية وخارطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإدماجها في الأطر المحلية من جانب الدول الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي، وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وضعف مشاركة القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في عملية تصنيع المنطقة. ونتيجة لذلك،

شرعت بلدان قليلة في عملية صياغة السياسات الصناعية الوطنية أو مواءمتها مع الاستراتيجية وخارطة الطريق الإقليمية وأطر العمل ذات الصلة وتنفيذ خطة العمل الرامية إلى النهوض بخطة التصنيع في المنطقة.

وفي ضوء ذلك، سيقدم العنصر، في عام ٢٠٢٠، الدعم التقني إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء مثل ملاوي وناميبيا في سعيها إلى مواءمة السياسات الصناعية الوطنية مع استراتيجية وخارطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وإنشاء بوابة إقليمية للمعلومات الصناعية؛ وتقديم الدعم إلى المبادرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي؛ وبناء قدرات الدول الأعضاء في العمل على إدراج رؤية التعدين الإقليمية في أطرها الداخلية؛ وعقد اجتماعات منتظمة للمنتدى الإقليمي لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص وتقديم الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع توقعاتها الإنمائية الطويلة الأجل – رؤية عام ٢٠٥٠ – وخطة التنمية الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في قيام الدول الأعضاء بمواءمة السياسات الصناعية الوطنية مع استراتيجية وخارطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبتنمية القطاع الخاص بصورة أكبر.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها، إدماج دولتين على الأقل من الدول الأعضاء استراتيجية وخارطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الأطر المحلية ومشاركة مزيد من بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع وسلاسل القيمة الإقليمية بتعزيز الروابط القبلية والبعدية وتعزيز دخولها الأسواق: وإضفاء الطابع المؤسسي على *مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين من القطاع الخاص من اجل تسريع عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي.*

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف الذي يتوخاه العنصر.

جيم- النواتج للفترة ٢٠١٨—٢٠٢٠

S.26.13. ترد في الجدول التالي النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*الفعلية ٢٠١٨*	*الفعلية ٢٠١٨*	*الفعلية ٢٠١٩*	*الفعلية ٢٠٢٠*
النواتج المقيسة كمياً :				
ألف- تيسير الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات هيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢	٢	٢	٢
١- التقارير المقدمة إلى لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي	١	١	١	١
٢- التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الجلسات (عدد الجلسات التي تدوم ثلاث ساعات)	٨	٨	٨	٨
٣- دورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي	٨	٨	٨	٨
باء- توليد المعرفة ونقلها:				
مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	٠	٠	١	١
٤- مشروع ميداني بشأن التكامل الإقليمي	–	–	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات والدورات التدريبية (عدد الأيام)[٧]	٦	٦	٥	٥
٥- المنتدى المعني بالتكامل الإقليمي في الجنوب الأفريقي	٣	٣	٣	٣
٦- حوار السياسة العامة بشأن التنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي	٣	٣	٢	٢
٧- برنامج الزمالات للاقتصاديين الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم المتعلقة بالتصنيع الشامل للجميع	١	١	١	١
المنشورات (عدد المنشورات)	٨	٨	٥	٢
٨- المنشورات المتعلقة بالدراسات القطرية	٥	٥	٣	–
٩- منشور عن الإصلاح الزراعي	١	١	–	–
١٠- منشور عن التكامل الإقليمي	١	١	١	١
١١- منشور عن التصنيع	١	١	١	١
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٢	٢
١٢- ورقة بحثية بشأن السياسة النقدية	١	١	–	–
١٣- ورقة بحثية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر	١	١	–	–
١٤- ورقات بحثية بشأن مسائل التنمية الاقتصادية	–	–	١	١
١٥- موجز سياساتي عن التصنيع	–	–	١	١

جيم- النواتج الموضوعية:

- المشاورات وتقديم المشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية، بناءً على طلب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ آلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ التشاور بشأن جهود مكافحة الفساد في الجنوب الأفريقي

دال- النواتج في مجال التواصل:

برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار المنشورات

- المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: المعلومات على شبكة الإنترنت بشأن التصنيع؛ قاعدة البيانات المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ٨: التنمية الاقتصادية والتخطيط

ألف- الهدف

٨-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج **في تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي للدول الأعضاء.**

[٧] وحدة القياس المستخدمة في برنامج الزمالات في إطار هذه الفئة الفرعية هي عدد الزملاء بدلاً من عدد الأيام التي سيعملها الزملاء في اللجنة.

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز قدرات الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

خضع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط لعملية إعادة توجيه استراتيجي من أجل تحسين استجابته للأولويات الإنمائية الحالية للبلدان الأفريقية ومساعدتها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

وفي عام ٢٠١٨ طلبت الدول الأعضاء إلى المعهد أن يستعرض قائمة دوراته التدريبية لكفالة اتساقها مع خطط التنمية الوطنية ومع الطلبات المتزايدة والمتنوعة على تنمية القدرات التي تحتاجها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف وتطلعات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ورداً على ذلك، نظم المعهد معتكفاً للجنته الاستشارية التقنية، ودعا خبراء معترفاً بهم في التنمية الاقتصادية والتخطيط. وتمثل الهدف الرئيسي للاجتماع في استعراض القائمة بغية زيادة التركيز على الأولويات الإنمائية للبلدان الأفريقية وجعلها مرنة بما يكفي لمراعاة المسائل الناشئة.

وعلى أساس مدخلات الخبراء واستعراضٍ لجميع شعب اللجنة الاقتصادية ومكاتبها دون الإقليمية، أُعِدت قائمة دورات تدريبية جديدة. وتتناول هذه القائمة مختلف المسائل الناشئة التي تواجهها الدول الأعضاء، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والتكامل والتجارة على الصعيدين القاري والإقليمي، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل، والهجرة، والعلم والتكنولوجيا، والشباب والعمالة، والثورة الرقمية، وتعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية، ومباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية، والمالية العامة وإدارة الديون، وغير ذلك من المسائل التي يوجد بشأنها طلب كبير من الدول الأعضاء. وقد أُخِذت في الاعتبار دائماً عند وضع القائمة الجديدة مسائل حاسمة شاملة لعدة قطاعات، خاصة نوع الجنس.

وتمثل التحدي في أن المعهد شهد زيادة سريعة (٦٤ في المائة) في عدد الطلبات على دوراته في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. وقد شكلت مشاركة المرأة المنخفضة نسبياً في الأنشطة التدريبية تحديا أيضا له.

وفي ضوء ذلك، سيتم، في عام ٢٠٢٠، تحديث القائمة لتشمل قائمة الدورات مع إدراج البعد الجنساني وستدرج وتعزز أيضا التعلم الإلكتروني، وتدريب المدربين، والدورات المصممة خصيصاً الرامية إلى زيادة عدد من المستفيدين.

وقد لاحظ البرنامج الفرعي أن كلا من هذه الدورات تستهدف عددا أكبر من المستفيدين، بما في ذلك النساء، ولذلك فإن قيمتها مقابل ثمنها أكبر من الدورات العادية

التي تقدم داخل مباني المعهد. والأهم من ذلك هو أن التدريب المصمم خصيصاً يعالج تحديات محددة تواجهها البلدان فيما يخص القدرات، ومن ثم فإنه وثيق الصلة بالحالات.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في توافر العدد اللازم من الخبراء الأفريقيين، بمن فيهم النساء، القادرين على تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي في بلدانهم المختلفة.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها زيادة بنسبة ٣٣ في المائة من مشاركة النساء في الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد و٧٠ في المائة من المشاركين في التدريب الذين يكملون الدراسة الاستقصائية السنوية ويفيدون بأنهم استخدموا فعلاً المعارف والمهارات والأدوات المكتسبة من التدريب في مجال التخطيط الإنمائي ووضع السياسات والإدارة والتقييم.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف الذي يتوخاه البرنامج الفرعي.

جيم- النواتج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

S.26.14 ترد في الجدول التالي النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
النواتج المقيسة كمياً:				
ألف- تيسير الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات هيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١	١	١	١

النواتج	*المقررة* ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	*المقررة* ٢٠١٩	*المقررة* ٢٠٢٠
١- تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا	١	١	١	١
تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي تدوم ثلاث ساعات)	٨	٦	٨	٨
٢- الاجتماعات التنظيمية لمجلس إدارة المعهد	٤	٢	٤	٤
٣- اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية التابعة للجنة إدارة المعهد	٤	٤	٤	٤
تقديم خدمات المؤتمرات والأمانة للاجتماعات (عدد الجلسات التي تدوم ثلاث ساعات)	٨	٦	٨	٨
٤- اجتماعات مجلس إدارة المعهد	٤	٢	٤	٤
٥- اجتماعات اللجنة الاستشارية التقنية التابعة للجنة إدارة المعهد	٤	٤	٤	٤
باء- توليد المعرفة ونقلها:				
الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والزمالات، والدورات التدريبية (عدد الأيام)[٨]	١٢٦١	٦٦٣	١٦١٢	١٧٤٩
٦- الحلقات الدراسية المتعلقة بالتنمية التي تتناول مختلف جوانب التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية من أجل بناء قدرات كبار صانعي السياسات الأفريقيين من خلال التعلم المتبادل وتبادل المعارف	١١	١١	١٢	١٤
٧- حلقات العمل الخاصة بتطوير المناهج الدراسية التي تجمع الخبراء من أجل وضع دورات تدريبية جديدة لمعالجة احتياجات تنمية القدرات المستنتجة والمعرب عنها في الدول الأعضاء	٢٠	٢٠	٢٥	٣٠
٨- زمالات الباحثين الزائرين في مجال السياسات والمسؤولين عن السياسات العامة الأفريقية للاضطلاع بأعمال يمكن نشرها بحيث تفضي إلى توصيات سياساتية للتخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية	٢	٤	٠	٦
٩- دورات تدريبية في الموقع مدتها أسبوعان في مجال التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية من أجل بناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والعليا والتنفيذية من البلدان الأفريقية	٢٣٠	٢٣٠	٢٥٠	٢٥٠
١٠- دورات التعلم الرقمية (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) في مجال التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية، بما فيها تلك القائمة على وتيرة ذاتية، التي يشرف عليها مدربون والمختلطة، وأيضاً الحلقات الدراسية الشبكية، لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات المتوسطة والعليا من البلدان الأفريقية	١٠٠	١٠٠	٤٢٥	٥٥٥
١١- برامج درجة الماجستير في مجال السياسات الصناعية، والتخطيط الإنمائي، وإدارة الموارد الطبيعية لبناء قدرات الموظفين العموميين من المستويات العليا والتنفيذية من البلدان الأفريقية	٩٠٠	٣٠٠	٩٠٠	٩٠٠
المنشورات (عدد المنشورات)	١	١	٢	٢
منشور عن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	١	١	٢	٢
المواد التقنية (عدد المواد)	٢٠	٢٠	٤٠	٤٥
١٢- الدراسات والموجزات السياساتية المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي	٢٠	٢٠	٣٥	٣٥
١٣- المواد المعرفية المتعلقة بالتخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية المعدة للاستخدام في التعلم عن بعد بوتيرة ذاتية والمحمَّلة في مستودعات المعارف المصنَّفة	٠	٠	٥	١٠

[٨] وحدة القياس المستخدمة في برنامج الزمالات في إطار هذه الفئة الفرعية هي عدد الزملاء بدلاً من عدد الأيام التي سيعملها الزملاء في اللجنة.

النواتج	المقررة ٢٠١٨	الفعلية ٢٠١٨	المقررة ٢٠١٩	المقررة ٢٠٢٠

النواتج غير المقيسة كمياً

جيم- النواتج الموضوعية:

التشاور وإسداء المشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي وبناء القدرات؛ والقيام بزيارات ميدانية لاستكشاف التطبيقات العملية المستخدمة في التعلم داخل الأقسام الدراسية في مجالات التصنيع والنقل والهياكل الأساسية والزراعة والتعدين وإدارة الموارد الطبيعية والسياحة

قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية: تنسيق جماعات الممارسة لمخططي التنمية الأفريقيين

دال- النواتج في مجال التواصل:

برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: مجموعة مواد إعلامية للمعهد تتألف من خطة استراتيجية وكتيبات تدريبية وكراسات إعلامية ومنشورات ورسوم بيانية ولافتات ولوازم تكميلية متنوعة

كتب ومجلات ومواد مكتبة أخرى بشأن الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي باللغتين الفرنسية والإنكليزية

البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

ألف- الهدف

١-١ يكمن الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في الحد من الفقر وعدم المساواة والنهوض بالتنمية الاجتماعية والمكانية الشاملة للجميع في أفريقيا

باء- أبرز نتيجة مقررة لعام ٢٠٢٠

الهجرة الدولية في أفريقيا

إن الهجرة قضية إنمائية عالمية. وسيساعد تحويل الهجرة إلى قضية مربحة لجميع الأطراف المعنية على الحد من الفقر وعدم المساواة. ففي عام ٢٠١٦، اعترف الوزراء الأفريقيون في الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، التي عُقِدت في أديس أبابا، بالدور الحيوي الذي تؤديه الهجرة في خطة التنمية في أفريقيا واعتمدوا القرار ٩٤٠ (د-٤٩) بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، الذي يكلف اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالهجرة الدولية في أفريقيا لتعزيز العمليات القارية والدعوة.

وخلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٨، أفرز البرنامج الفرعي معارف تستند إلى دراسات حالات قطرية محددة بشأن القوى المحركة لتدفقات الهجرة وإدارتها وتأثيرها وتطورها الاجتماعي بشكل عام. واستكمالا لدراسات الحالات التي أعدتها الكاميرون وإثيوبيا والمغرب والسنغال وجنوب أفريقيا، تمت صياغة ورقات القضايا وموجزات سياساتية. وأسهم هذا العمل التحليلي إسهاماً كبيراً في تطوير منظور أفريقي بشأن الهجرة ينعكس في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وتمثل التحدي في وضع رؤية قارية للهجرة تستفيد من الدراسات الخاصة بكل قطر وتعمل على تحسين أنشطة التوعية. وبالفعل، وفي إطار دور اللجنة الاقتصادية في عقد الاجتماعات، نظم البرنامج الفرعي مجموعة من حلقات العمل الوطنية ودون الإقليمية لتبادل الاستنتاجات وتيسير التعلم من الأقران بين عدد أكبر من الدول الأعضاء.

وفي عام ٢٠٢٠، سيعزز البرنامج الفرعي تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن الهجرة بين الدول الأعضاء الأفريقية وتعزيز ونشر المعارف ومنتجات السياسة العامة المستحدثة بشأن الهجرة في أفريقيا بين خمسة بلدان هي إثيوبيا ومالي والمغرب ونيجيريا وزمبابوي.

وسيستفيد البرنامج الفرعي من قوته في مجال عقد الاجتماعات لتعبئة الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل تعزيز الدعم السياسي للسياسات اللازمة لتيسير هجرة الأشخاص وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول، بسبل منها تنفيذ سياسات للهجرة تتسم بحسن التخطيط والإدارة.

ومن المتوقع أن تساهم النواتج المقررة في تعزيز القدرات ومنتجات السياسة العامة التي توضع للهجرة في أفريقيا.

وإذا ما تحققت النتيجة، فستشمل الأدلة عليها قيام ٥ بلدان أفريقية باعتماد سياسات وطنية بشأن الهجرة وتنفيذ الأهداف ذات الصلة بالهجرة الواردة في أهداف التنمية المستدامة وفي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وستُبين النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو التحقيق الجماعي للهدف الذي يتوخاه البرنامج الفرعي.

جيم- النواتج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

S.26.15. ترد في الجدول التالي النواتج المقررة والفعلية لعام ٢٠١٨ والنواتج المقررة لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، استناداً إلى التوجيهات المنصوص عليها في الولايات:

النواتج	*المقررة* ٢٠١	الفعلية ٢٠١	*المقررة* ٢٠١	*المقررة* ٢٠٢
	٨	٨	٩	٠

النواتج المقيسة كمياً:

ألف- تيسير العملية الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق) ٢

١- التقرير المقدم إلى لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية بشأن عمل البرنامج الفرعي ١

٢- التقرير عن الإطار المنسّق لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا ورصدها والإبلاغ عنها المقدّم إلى لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المخصصة لشؤون الخدمات العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية ١

تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي تدوم ثلاث ساعات) ٤

٣- الدورة الثالثة للجنة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية ٤

باء- توليد المعرفة ونقلها:

مشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)	٢	٢	٠	٥
٤- تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الحماية الاجتماعية، وتوظيف الشباب، والصحة، والمبادرات المتصلة بالتغذية في سياق أهداف التنمية المستدامة	١	١		
٥- معالجة قضايا الهجرة ضمن سياق الاتفاق العالمي بشأن الهجرة	١	١		
٦- المشاريع المتعلقة بالتوسع الحضري والتنمية لبناء قدرات صانعي السياسات الوطنية				٢
٧- المشاريع المتعلقة بالسياسات الاجتماعية في أفريقيا من أجل تعزيز قدرات صانعي السياسات في بلدان مختارة				٢
٨- مشروع بشأن السلام والأمن في أفريقيا من أجل بناء قدرات صانعي السياسات الوطنية				١
الحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والزمالات، والدورات التدريبية (عدد الأيام)[٩]	٤	٤	٠	١٠
٩- حلقات عمل لبناء قدرات صانعي السياسات في مجال تعميم مراعاة التنمية الاجتماعية	٤	٤		
١٠- برنامج الزمالات للعلماء الأفريقيين الشباب لبناء قدراتهم في مجال العائد الديمغرافي والعمالة والتوسع الحضري والهجرة				٢
١١- حلقات عمل بشأن التوسع الحضري والتنمية لبناء القدرات السياساتية للدول الأعضاء				٤
١٢- حلقات عمل لبناء قدرات صانعي السياسات في مجال السياسة الاجتماعية في بلدان مختارة				٥
١٣- حوار رفيع المستوى بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية				١

[٩] وحدة القياس المستخدمة في برنامج الزمالات في إطار هذه الفئة الفرعية هي عدد الزملاء بدلاً من عدد الأيام التي سيعملها الزملاء في اللجنة.

المنشورات (عدد المنشورات)	٩	٥	٤	٣
١٤- تقرير عن تنفيذ إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام ٢٠١٤	١	١		
١٥- تقرير عن الهجرة في أفريقيا	١	١		
١٦- تقرير عن رصد السياسات والإقصاء الاجتماعي	١	١		
١٧- مبدأ توجيهي مرجعي بشأن البيانات والإحصاءات الحضرية	١	١		
١٨- تزايد أعداد الشباب وفرص العمل في المناطق الحضرية في أفريقيا	١		١	
١٩- تقرير عن رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا	١		١	
٢٠- تقرير التنمية الاجتماعية في أفريقيا	١		١	
٢١- تقرير عن حالة التوسع الحضري في أفريقيا لوضع السياسات القائمة على الأدلة	١	١	١	١
٢٢- تقرير عن تنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا	١	١		
٢٣- تقرير عن الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من فجوة الفقر في أفريقيا				١
٢٤- تقرير مؤشر الأمن البشري في أفريقيا				١
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٢	٣	٥
٢٥- المبادئ التوجيهية بشأن إدماج التوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني	١	١		
٢٦- دليل عن تحسين رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا	١		١	
٢٧- موجزات سياساتية بشأن الوسط المفقود: ما تقوله البيانات من خمسة بلدان أفريقية عن الحماية الاجتماعية للعمل	٢	١	١	
٢٨- دليل إدماج العائد الديمغرافي في الخطط الوطنية والقطاعية	١		١	
٢٩- موجزات سياساتية بشأن التوسع الحضري لتوعية صانعي السياسات الأفريقيين				٢
٣٠- موجزات سياساتية بشأن الارتقاء بتحسين رصد الاستثمارات الاجتماعية في أفريقيا: تقرير في بلدين				٢
٣١- موجز سياساتي بشأن الأمن والتنمية في أفريقيا				١

النواتج غير المقيسة كمياً

جيم- النواتج الموضوعية:

التشاور وإسداء المشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء في إدماج استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر في الخطط الإنمائية الوطنية وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الحضرية الوطنية من أجل نمو وتحول شاملين

دال- النواتج في مجال التواصل:

برامج التوعية والفعاليات الخاصة والمواد الإعلامية: الكتيبات والنشرات ومجموعات المواد الإعلامية عن التكنولوجيا وتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية واللوجستيات، بما في ذلك الرسائل الإخبارية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: النشرات الصحفية المتعلقة بإصدار المنشورات الرئيسية وتنظيم إطلاق الفعاليات الهامة

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث وصيانة المواقع الشبكية ووسائط التواصل الاجتماعي والمنصات المتعلقة بالبرامج الفرعية ومجالات عملها

الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الفرع ١٨-ألف

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

نظرة عامة على الموارد

الفرع ١٨-ألف

الجدول ١٨ ألف- ١ **الموارد المالية الإجمالية** (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ الابتدائي لعام ٢٠١٩	٨٣ ١٥٢،٧
زيادة نتيجة لإنشاء ٢٠ وظيفة جديدة	١ ٩٤٥،٧
انخفاض *بسبب الخفض الذي صدر به تكليف بنسبة ١ في المائة*	(٣٣٩،٢)
تعديل مجموع الموارد	١ ٦٠٦،٥
اقتراح الأمين العام لعام ٢٠٢٠	٨٤ ٧٥٩،٢

١٨ ألف-١ تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام ٢٠٢٠ المخصصة لهذا الباب ٨٤،٧٥٩،٢٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة صافية قدرها ١،٦٠٦،٥٠٠ دولار مقارنة بالمبلغ الابتدائي لعام ٢٠١٩ الذي بلغ ٨٣،١٥٢،٧٠٠ دولار. ويعود ارتفاع المبلغ أساسا إلى اقتراح إنشاء ٢٠ وظيفة إضافية، وهي ٥ وظائف برتبة ف-٥ و٦ وظائف برتبة ف-٤ و٩ وظائف برتبة ف-٣، تقدر تكاليفها بمبلغ ١،٩٤٥،٧٠٠ دولار. وعلاوة على ذلك، حيث إنه جرت إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية بصورة شاملة في الآونة الأخيرة، ولأن الموارد الخارجة عن الميزانية شحيحة أصلا، وبالنظر إلى أن عدد الوظائف الحالية في اللجنة غير كاف أصلا للقيام بولايات المنظمة بصورة فعالة، فإن تعليمات الأمين العام بأنه يجب على الإدارات في ركيزة التنمية أن تسعى إلى تحقيق أوجه كفاءة وخفض ميزانياتها بنسبة ١ في المائة مقارنة بمستويات الموارد الحالية لم تطبق في اللجنة الاقتصادية إلا على الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ومع ذلك، يحقق هذا وفورات قدرها ٣٣٩ ٢٠٠ دولار.

١٨ ألف-٢ يرد توزيع الموارد في الجداول من ١٨ ألف -٢ إلى ١٨ ألف -٤ أدناه.

الجدول ١٨ ألف-٢ **الموارد المالية حسب العنصر** (بآلاف الدولارات)

(١) الميزانية العادية

العنصر	٢٠١٨ *الإنفاق*	٢٠١٩ *المبلغ الابتدائي*	٢٠٢٠ *المبلغ التقديري*
ألف- الأجهزة المكلفة بوضع السياسات	٣٩٥،٢	٤٧٧،١	٤٧٢،٣
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	٨ ٤٨٢،١	٨ ٧٢٥،٢	٨ ٨٠٦،٤
جيم- برنامج العمل	٣٣ ٤٦٣،٦	٤٠ ٦٩٩،٤	٤٢ ٢٥٧،٤
دال- دعم البرامج	٢٤ ٢٢٥،٤	٣٣ ٢٥١،٠	٣٣ ٢٢٢،٧
المجموع الفرعي (١)	**٦٦ ٥٦٦،٣**	**٨٣ ١٥٢،٧**	**٨٤ ٧٥٩،٢**

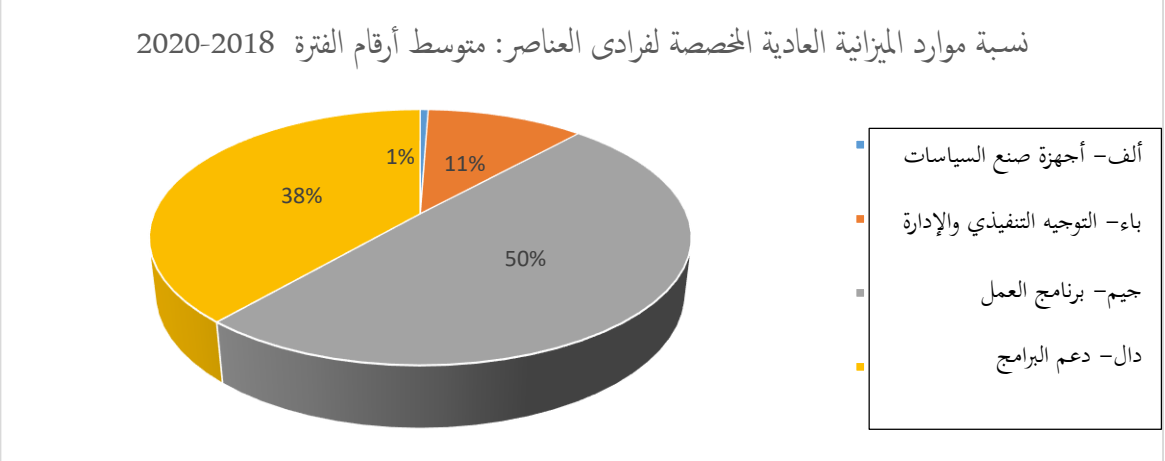

(٢) موارد خارجة عن الميزانية

عنصر	٢٠١٨ *الإنفاق*	٢٠١٩ *المبلغ الابتدائي*	٢٠٢٠ *المبلغ التقديري*
ألف- أجهزة صنع السياسات	–	–	–
باء- التوجيه التنفيذي والإدارة	١ ٠٨٤،١	٣٧٤،٣	٦٢٣،٩
جيم -برنامج العمل	١١ ٨,٨٣٢	١٦ ٠,٦٩٣	١٦ ٠,٩٩٥

دال –دعم البرامج	٤ ٨,٧٨٩	٦ ٧,٨٠٧	٦ ٣,٥٣٦
المجموع الفرعي (٢)	**١٧ ٧٣٣٠٠**	**٨٧٥٠٠ ٢٣**	**٢٤ ١٨٢٠٢**

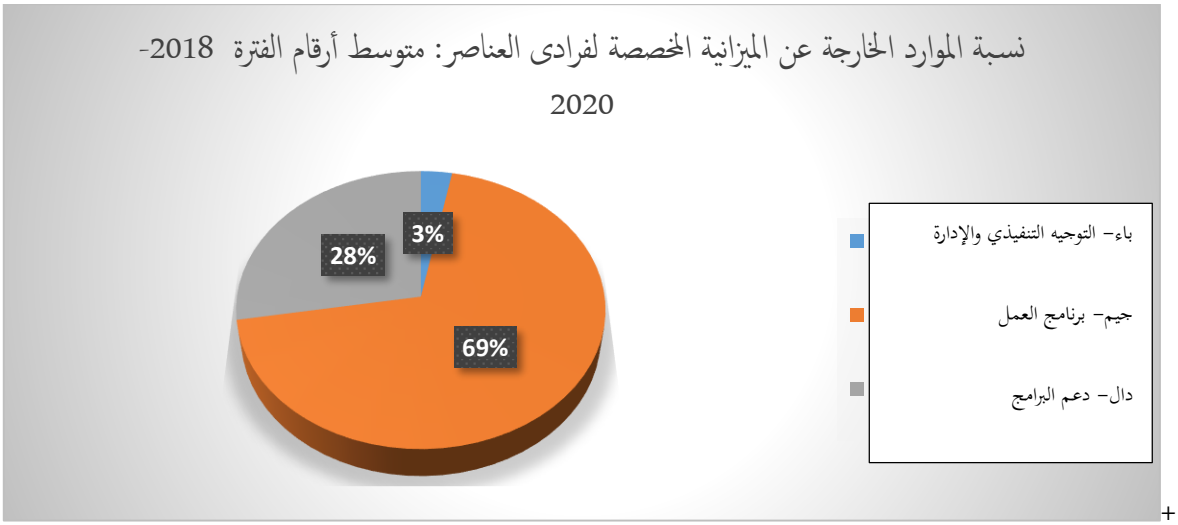

١٨ ألف-٣ يرد ما متوسطه ٧٨ في المائة من إجمالي الموارد اللازمة للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ في إطار الميزانية العادية، مع تغطية الموارد الخارجة عن الميزانية لنسبة ٢٢ في المائة المتبقية. ويرد تبيان نسبة تمويل فرادى المكونات المقدمة في إطار الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية في الرسم البياني أدناه.

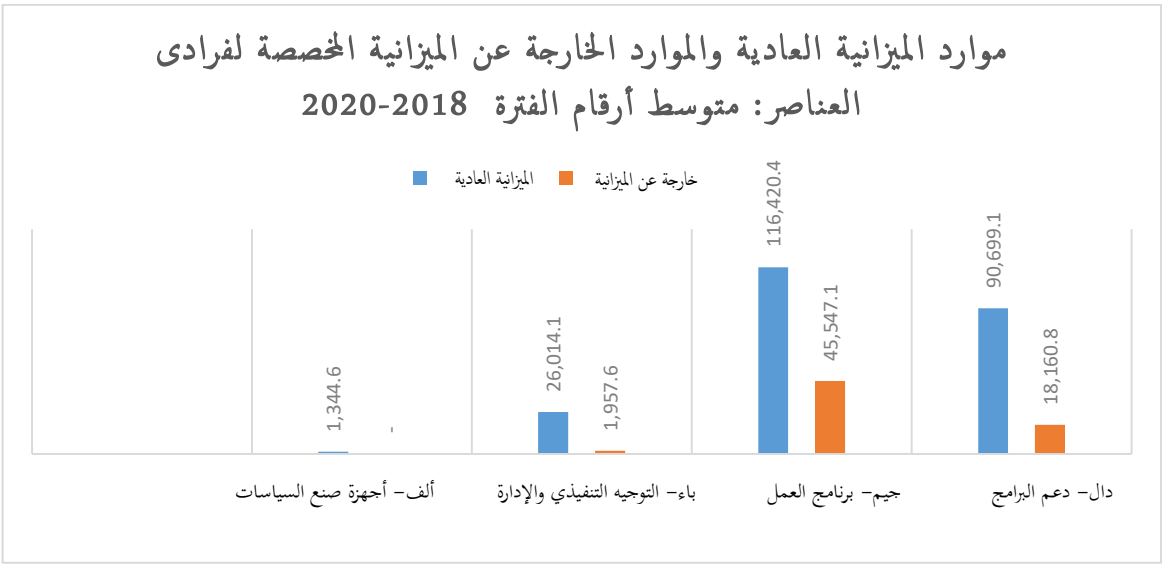

١٨ ألف-٤ يرد عدد الوظائف الثابتة والمقترحة في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ في الجدول ١٨ ألف-٤ أدناه. واقترحت زيادة ٢٠ وظيفة جديدة تمول من الميزانية العادية عام ٢٠٢٠.

الجدول ١٨ ألف-٤ **الموارد المتعلقة بالوظائف**

		الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية			*الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية*			*مجموع عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية*		
الفئة		٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الفئة الفنية فما فوق										
	و أ ع	١	١	١	–	–	–	١	١	١
	أ ع م	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	مد-٢	٢	٢	٢	–	–	–	٢	٢	٢
	مد-١	١٥	١٥	١٥	٣	١	١	١٨	١٦	١٦
	ف-٥	٤٣	٤٢	٤٧	١٢	٤	٤	٥٥	٤٦	٥١
	ف-٤/٣	١٤٥	١٤٦	١٦١	٥٣	٩	٩	١٩٨	١٥٣	١٦٨
	ف-٢/١	٢٧	٢٧	٢٧	٥	–	–	٣٢	٢٧	٢٧
	المجموع الفرعي	**٢٣٣**	**٢٣٣**	**٢٥٣**	**٧٣**	**١٤**	**١٤**	**٣٠٦**	**٢٤٥**	**٢٦٥**
الرتب الأخرى										
	الرتبة المحلية	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٦٨	٤٥	٤٦	٣٥٥	٣٣٢	٣٣٣
	المجموع الفرعي	**٢٨٧**	**٢٨٧**	**٢٨٧**	**٦٨**	**٤٥**	**٤٦**	**٣٥٥**	**٣٣٢**	**٣٣٣**
فئة الخدمات العامة وما يتصل بها										
	موظف فني وطني	١٥	١٥	١٥	١٢	١٠	١٠	٢٧	٢٥	٢٥
	المجموع الفرعي	**١٥**	**١٥**	**١٥**	**١٢**	**١٠**	**١٠**	**٢٧**	**٢٥**	**٢٥**

المجموع	٥٣٥	٥٣٥	٥٥٥	١٥٣	٦٩	٧٠	٦٨٨	٦٠٢	٦٢٣

ملاحظة: لا تزال ميزانية اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٠ قيد الإعداد. *وأي اختلافات بين الأرقام الواردة أعلاه والأرقام ذات الصلة الواردة في ميزانية عام ٢٠٢٠ ضئيلة للغاية.*